الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون
الجلسة العامة **٨**
الخميس، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، الساعة ٩/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/١٠.

خطاب السيد بول كغامي، رئيس جمهورية رواندا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية رواندا.

اصطُحب السيد بول كغامي، رئيس جمهورية رواندا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بول كغامي، رئيس جمهورية رواندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كغامي (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب لكم، السيد الرئيس، عن تهانئ حكومتي بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.

اسمحوا لي أن أغتنم الفرصة أيضا لأشكر الرئيسة السابقة للجمعية، الشيخة هيا بن راشد آل خليفة، على الطريقة الممتازة التي ترأست بها الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

كل عام تتيح الجمعية العامة فرصة ميمونة لزعماء العالم ليوجهوا انتباهنا نحو التحديات التي تواجهنا جميعا. ولئن كان بعض من تلك التحديات يمكن مواجهته على الصعيد الوطني، فإن الأخطر بينها غالبا ما يتعدى الحدود الوطنية ويتطلب بالتالي جهدا عالميا. وهنا تتأكد محورية الأمم المتحدة في توفير الزعامة في مواجهة التحديات العالمية وتوفير محفل للتصدي لها.

ولهذا أصبح من الحيوي أن تواصل الأمم المتحدة تنفيذ الإصلاحات الشاملة لجعلها أكثر تنوعا في مهامها وأكثر فعالية وكفاءة. ولقد لاحظ الأمين العام وأصاب، في تقريره عن هذا الموضوع، أن الأمم المتحدة "ليست مهيكلة على الشكل الأمثل."

بعض من الإصلاحات الجارية، مثل تنفيذ ''برنامج واحد، وإطار ميزانية واحد ومكتب واحد'' على صعيد القطر، يمثل بداية طيبة لجعل هذه الهيئة الدولية أكثر قدرة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

على الاستجابة. ويسعدنا أن تكون رواندا قد اختيرت لتكون أحد البلدان التجريبية الثمانية الأولى لبند الإصلاح هذا.

وفي سياق الإصلاحات الجارية ذاته، يحظى الاقتراح بإعادة هيكلة المحفظة الجنسانية بأعظم الترحيب. وإننا نتفق مع استنتاجات الفريق الرفيع المستوى، بأن إسهامات الأمم المتحدة في المسائل الجنسانية غير متسقة، وضعيفة الموارد ومشتتة. والإصلاحات المقترحة ستسهم في التغلب على أوجه القصور تلك.

إلا أننا لا نزال ننتظر بشغف إصلاح مجلس الأمن، بغية جعله أكثر تمثيلا للمجتمع العالمي، وأكثر شفافية في إجراءاته وعمليات صنع قراراته. ونعتقد أن هذا سيزود الأمم المتحدة بمزيد من المشروعية والقدرة على صون السلم والأمن الدوليين.

واسمحوا لي أن أستعرض بإيجاز عددا من التحديات الملحة التي يواجهها المجتمع العالمي حاليا. فبينما تقوم قارتنا بتوطيد السلام والأمن، لا تزال هناك مناطق أزمات متواصلة بحاجة إلى اهتمام. ففي منطقة البحيرات الكبرى اليوم، نجد أولئك الذين ارتكبوا أعمال الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤ يواصلون أنشطتهم التدميرية. فهم، بعد مضي نحو ١٤ عاما على أعمالهم في بلدنا، لا يزالون يبذرون أعمال التخريب في المنطقة. إنهم يغتصبون ويقتلون ويرعبون وينهبون ويفلتون من العقاب. وقادتهم نشيطون في أفريقيا وأوروبا وأمريكا وأماكن أخرى، حيث يواصلون تشجيع أيديولوجية الإبادة الجماعية، وما من شك في أن تلك المجموعات الإرهابية تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. والوجود المكلف لبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية لم يحد من أنشطتهم.

وإنني أدعو مجددا المجتمع الدولي، بالتعاون مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى إنهاء الخطر الذي تشكله تلك القوى السلبية مرة واحدة وإلى الأبد، فالروانديون والمنطقة بأكملها يحتاجون إلى السلام والاستقرار، لكي نتمكن من التركيز على العمل في مجالات النمو الاقتصادي والتنمية.

ونحن، من جهتنا، نتعهد بالتزام متجدد بالقيام بدورنا لاستعادة السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، وفي الأجزاء الأخرى من قارتنا. وفي ذلك الصدد، نعرب عن تضامننا مع شعب دارفور الذي طالت معاناته، ونلتزم بالإسهام في جهود السلام في ذلك الجزء من العالم، بالتعاون الوثيق مع حكومة السودان، والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وترحب رواندا بقرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، الذي يأذن بإنشاء قوة الأمم المتحدة – الاتحاد الأفريقي المختلطة لحفظ السلام في دارفور، وهي تطالب بانتشارها العاجل. ومن المنطلق نفسه، نحث المجتمع الدولي على دعم جهود بناء السلام في الصومال. ومن الأمور الأساسية توفير الموارد بصورة ملحة لتمكين انتشار قوات حفظ السلام التي تعهدت بها البلدان الأفريقية.

ومن خلال الأمم المتحدة، نعرب عن عزمنا الجماعي على دفع التحول الاقتصادي – الاجتماعي نحو تكوين الثروة أكبر وأسرع، حيث تتيح بدورها حياة أفضل. وفي ذلك السياق، نشارك أيضا البلدان الأخرى العديدة التي تتقدم باقتراح الحظر الاختياري على عقوبة الإعدام، وسيلة لتحسين تلك الحياة وحفظ قيمتها. ويبقى ذلك التحدي مستعصيا في العالم النامي، حيث الفقر المدقع لا يزال يضر بملايين الناس.

وتشمل الحلول القدرات الإنتاجية المتزايدة من جهة العالم النامي، جنبا إلى جنب مع فتح الأسواق العالمية من

جهة العالم المتقدم النمو، للسماح لتوسع التجارة والاستثمار. فالنظام التجاري العالمي العادل أساسي لتكوين الثروة، وتحسين نوعية المعونة الإنمائية سيكمل ذلك الجهد، استنادا إلى تفاهم مشترك على أن تلك المعونة تصبح أكثر فعالية حين تكون متناسقة مع أولويات التنمية الوطنية.

ولا يمكن تحقيق هدفنا النهائي المتمثل في تحسين الحياة عالميا، إذا لم تتم المعالجة الكافية لتحدي تغير المناخ وما يقترن به من تدهور بيئي واسع الانتشار. ورواندا تقدر قيام الأمين العام بعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تغير المناخ في وقت سابق من هذا الأسبوع. وإننا نتطلع أيضا إلى مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، المزمع عقده في بالي، إندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر المقبل، والذي ينبغي له أن يقدم خارطة طريق واضحة حول كيفية تعزيزنا لمكاسبنا ولقوة الدفع لدينا، في حماية بيئتنا.

إن التحديات العالمية من الفقر، والجهل، والإرهاب، والصراع وتغير المناخ تتطلب منا أن نعمل جماعيا بطريقة أجملها ببلاغة مؤسسو هذه المنظمة في عبارة ''نحن شعوب الأمم المتحدة''. وفيما نحن نبدأ هذه الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، دعونا نجدد التزامنا بتطلعاتنا ومسؤولياتنا المشتركة لتحقيق السلام والازدهار والحرية قبل أي مصالح ضيقة، وعندها فقط، يمكننا أن نأمل في تحقيق المثل الواردة في ميثاق الأمم المتحدة بـ ''أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب'' و ''أن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح''.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية رواندا الاتحادية على البيان الذي ألقاه من فوره.

اصطحب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا الاتحادية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ستيبان ميسيتش، رئيس جمهورية كرواتيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كرواتيا.

اصطحب السيد ستيبان ميسيتش إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ستيبان ميسيتش، رئيس جمهورية كرواتيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ميسيتش (تكلم بالكرواتية؛ والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): حين أخذت الكلمة لأول مرة، منذ سبع سنوات، لمخاطبة ممثلي دول العالم باسم جمهورية كرواتيا، بدأت بعبارة ''إن الوقت ينفد''. وحينها، لم أتخيل أبدا أنني سأضطر لإعادة هذه الكلمات نفسها بعد سبع سنوات، ولكن بشعور أعمق بالإلحاح. إلا أن الظروف الراهنة، والمشاكل التي تواجهنا، وعدم قدرتنا، أو قدرتنا غير الكافية، على التعامل معها، تجبرني على أن أعيد، هنا والآن: إن الوقت ينفد.

فحين حضرنا الدورة الألفية إحياء لبداية قرن جديد وألفية جديدة، قمنا أيضا بصياغة أهدافنا الألفية. وحدّدنا، بشكل ملائم تماما، مهامنا وتطلعاتنا. ولكن ما لم يكن ملائما هو أن تنفيذ تلك الأهداف الألفية لا يتقدم بالوتيرة الصحيحة والطريقة الصحيحة – إذا أردنا لها أن تكون مجدية.

إننا متأخرون، ولهذا كان تحذيري: إن الوقت ينفذ! ومن بين جميع المنظمات العالمية، كانت الأمم المتحدة المنظمة الوحيدة التي بقيت متعاطفة مع مشاكل البلدان النامية، حيث ارتفعت أصوات المطالبة المبرّرة بوقف التقسيم الطبقي في العالم بين من يملكون ومن لا يملكون. وقد حضرت دورات

ومؤتمرات تتناول هذه المسألة، وكرّرت لفت الانتباه إلى التخلف الإنمائي بصفته مولّدا للإرهاب العالمي، إلى جانب عدم المساواة في العلاقات الدولية والأزمات الإقليمية الباقية بدون حل. لكن التخلف الإنمائي والفقر لا يزالان يشكلان عبئا على جزء كبير من البشرية، والوسائل المفضلة حتى الآن في مكافحة الإرهاب أثبتت أنها قليلة الكفاءة، بل إنها تعطي نتائج عكسية أحيانا.

لقد أردنا ونريد لهذه المنظمة، منظمتنا نحن، أن تكون مستعدة لأداء مهامها بشكل عملي أكثر وأفضل في الظروف الراهنة. وبعبارة أخرى، نريد إصلاح الأمم المتحدة، نريد تحويلها من التعبير عن عالم مضى زمانه إلى أداة لحماية السلام، وبناء الاستقرار وضمان التنمية في عالم اليوم وعالم الأجيال المقبلة.

وإذ تعلن كرواتيا ترشيحها لمقعد غير دائم في مجلس الأمن، فإنها تريد تأكيد التزامها نحو المنظمة العالمية، واستعدادها للإسهام في إصلاحها. ولا أريد أن أسيء استخدام الوقت المتاح لي لكسب التأييد لهذا الترشيح. فأفعالنا تفصح أكثر من أقوالنا. وأفعالنا تشمل كفاحا ناجزا للاستقلال الوطني، على الرغم من الحرب التي فرضت علينا؛ وإتمام هذا الكفاح سلميا عبر التعاون مع الأمم المتحدة؛ والمواجهة الشجاعة للماضي وللحقيقة المتعلقة به؛ وإقامة علاقات طيبة مع جميع جيراننا، بمن فيهم أولئك الذين شنوا الحرب علينا؛ وتشجيع الحلول السلمية للصراعات في كل زمان ومكان؛ والإسهام الحالي في خمس عشرة بعثة لحفظ السلام، تابعة للأمم المتحدة، مما يضع كرواتيا اليوم في طليعة تلك الدول التي يقوم جنودها بصون السلام في ظل الراية الزرقاء؛ ودعوني أؤكد أنهم لا يشاركون إلا في تلك البعثات العاملة تحت ولاية الأمم المتحدة. وباختصار، إننا نقدم ترشيحنا بصفتنا بلدا ديمقراطيا أوروبيا ناضجا، ملتزما بأهداف الأمم المتحدة. وليس هناك ما هو أكثر ليقال في هذا الشأن.

وكما سبق أن ذكرت، إننا نظهر التزامنا عبر دعم إصلاح المنظمة العالمية، ولكننا متأخرون حتى في تحقيق هذا الهدف النبيل الذي لا بد منه حتما. بل هناك أصوات فيما بيننا، تقول إنه ينبغي لنا التخلي عن الأمم المتحدة. والوقت المتبقي للعمل يتناقص بإطراد. وحتى في ذلك السياق، عليَّ أن أكرر: إن الوقت ينفد!

لقد سمعت هذه القاعة، في العقود الأخيرة، مناقشات عديدة بشأن الحاجة إلى إقامة علاقات دولية سياسية واقتصادية جديدة. ولا يمكن إقامة هذه العلاقات الجديدة إلا على أساس المساواة. فصحيح أن الكبار والأقوياء تقع على عواتقهم مسؤولية أعظم، لكنّ الصحيح أيضا أنه ما من أحد – ما من أحد أبدا – يمكنه أو يجوز له أن يحصل على حقوق أكثر، أو أن يغتصب تلك الحقوق بالقوة، تماما كما لا يمكن إنكار حقوق أحد بالقوة. وينطبق هذا على التنمية العالمية والإقليمية على السواء. ومن سوء الحظ، أن القوة لا تزال حاضرة في العلاقات الدولية، ونحن نشهد في القارة الأوروبية دلائل خطيرة على تجدّد إمكانية حدوث سباق للتسلح. فينبغي وقف هذه النزعة وتغيير هذه الظروف. وليس هناك الكثير من الوقت. لذا أقول مجددا: إن الوقت ينفد!

إننا بالامتثال لمتطلبات التنمية الخارجة عن السيطرة في أغلب الأحيان – وليس في أكثر البلدان تقدما فحسب – وبالاستسلام للمتطلبات القاسية لرأس المال الموجه فقط بالمصلحة، وليس بالعوامل الاجتماعية أبدا، نكون قد وافقنا على الحكم على ملايين الناس بالموت جوعا، وفقدان الرعاية الصحية الأساسية، وعلى مئات الملايين منهم بالبقاء المطلق في دوامة الفقر بدون أي تطلعات. لكننا بتدمير الطبيعة،

نكون أيضا قد عرّضنا بقاء كل إنسان للخطر. وتغيّر المناخ والاحترار العالمي ليسا سوى مؤشرين للوضع الذي أشير إليه، ولو أنهما المؤشران الأكثر وضوحا. وقد أثبت مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ أننا جميعا ندرك الخطر الذي نواجهه. وأولئك الذين يقللون من أهمية هذا الخطر الحقيقي الواضح، أو حتى ينكرونه سيتحتم عليهم ببساطة أن يواجهوا الحقيقة. إننا نعيش تلك الحقيقة؛ وهناك حاجة إلى عمل سريع ومنسق ومسؤول، عمل يجب أن يخدم مصلحة الجميع. حتى إذا كان الأمر يسير مرحليا ضد مصالح البعض، لأن الوقت ينفد بصورة خطيرة!

إننا لم نجتمع مرة أخرى في الجمعية العامة لكي نصف عالمنا وبيئتنا من منظوراتنا الفردية. إن ولايتنا ليست مجرد التشخيص. إنها تشمل العلاج والتغيير والتحسين. وجمهورية كرواتيا، بسياستها الخارجية القائمة على قيم الاتحاد الأوروبي الذي ستدخله قريبا، وبرغبتها في إقامة علاقات طيبة مع كل طرف راغب في التجاوب بالمثل، أظهرت بالأفعال أنها مدركة لحقيقة عدم وجود وقت لإضاعته. كما أنها أظهرت القدرة على العمل، لتسيير الأمور في اتجاه إيجابي – يصب في مصلحتها الخاصة ومصلحة الآخرين على السواء.

إنه ليس لدينا سوى عالم واحد. ومصيره في أيدينا. وهناك مكان لكل فرد في هذا العالم. لكنه يمكن، ويجوز بل يجب ألا يكون إلا عالما لأناس متساوين، أناس لا يتمتعون بحقوق متساوية فحسب، وإنما بفرص متكافئة أيضا، آخذين في الاعتبار أنه ما من أحد – مهما كان كبيرا وقويا – يمكنه أن يعيش بمفرده ومن أجل ذاته وحسب، وأننا معا نستطيع أن نغير عالمنا. لكنّ الأكثر أهمية، هو أننا معا نستطيع أن ننقذ العالم ونحفظه للأجيال المقبلة. ولكن دعونا ألا ننسى إن الوقت ينفد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كرواتيا على الخطاب الذي ألقاه من فوره.

اصطُحب السيد ستيبان مسيتش، رئيس جمهورية كرواتيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية صربيا.

اصطُحب السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس تاديتش (تكلم بالصربية، وقدم الوفد الترجمة الشفوية): إنني باسم جمهورية صربيا أرحب بالفرصة لمخاطبة الجمعية العامة للأمم المتحدة، أعلى هيئة من الدول ذات السيادة في الأسرة الدولية.

وأهنئ الأمين العام بان كي – مون بانتخابه لمنصبه ذي المسؤولية الكبيرة جدا. كما أهنئ رئيس الجمعية العامة المنتخب حديثا، السيد سرجيان كريم، الذي ينتمي إلى منطقتنا، جنوب شرق أوروبا.

وتولي صربيا أهمية استثنائية للدور الذي تضطلع به المنظمة العالمية، ومجلس الأمن خاصة، في صون السلام والأمن الدوليين وفي ضمان سيادة الدول الأعضاء وسلامة أراضيها. وانطلاقا من ميثاق الأمم المتحدة بوصفه أساس النظام القانوني الدولي الحالي، فإن صربيا تدعو إلى التنفيذ المتسق للميثاق.

وتعقد الدورة الثانية والستين للجمعية العامة في لحظة هامة للغاية بالنسبة لصربيا، إذ أن عملية المفاوضات مستمرة بشأن مستقبل مركز إقليمها كوسوفو وميتوهيا. وانطلاقا من الموقف الثابت المتمثل في أن استقلال كوسوفو أمر غير مقبول لصربيا، فقد عرضنا منح ألبان كوسوفو حقوقا وصلاحيات استثنائية بغية التنمية المستقلة لمجتمعهم في إطار جمهورية صربيا.

ودفاعا عن سيادة الدولة وسلامة أراضي صربيا، عرض فريقنا للمفاوضات نموذجا للامركزية يقوم على أساس الحلول الأوروبية التي ستحمي، بطريقة فعالة، مصالح ألبان كوسوفو، فضلا عن المصالح المهددة للطوائف العرقية الصربية والطوائف غير الألبانية الأخرى في الإقليم. وتعرض صربيا حلولا من شأنها أن تحل بشكل نهائي، من خلال الاتفاق المتبادل ومع تنفيذ القيم والقواعد الأوروبية، صراعا عرقيا قديما وأن تفتح آفاق المصالحة والتعايش في إطار صربيا عصرية وديمقراطية وأوروبية. وبلدي على استعداد للتوصل إلى حل توافقي غير أنه يود أن يوضح أنه لا بد من احترام المصالح الشرعية لصربيا الديمقراطية والاحتياجات المحددة للطائفة الصربية المهددة في الإقليم، فضلا عن مصالح الطوائف الأخرى التي وقعت ضحية للطرد، مثل طائفتي الروما وغوراني. وأود أن أشير إلى أن أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ صربي غادروا كوسوفو منذ عام ١٩٩٩؛ وحتى الآن، وفقا للبيانات الرسمية لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، لم يعد سوى ٧ ١٠٠ شخص.

واليوم، تجري المفاوضات تحت إشراف فريق الاتصال، ولكن لا يمكن اتخاذ أي قرار شرعي بشأن مركز كوسوفو في المستقبل إلا من جانب مجلس الأمن. والقرار الذي تتخذه تلك المؤسسة وحده هو الذي يمكن أن يقوم على أساس القانون الدولي.

وإصرارا على طلبنا بأن تحترم سلامة أراضي جمهورية صربيا، ندعو إلى التوصل إلى حل توافقي من خلال الوسائل الدبلوماسية والقانونية والسلمية، وليس من خلال الحرب وأعمال العنف. ولتلك الأسباب على وجه الدقة لا تقبل صربيا الديمقراطية أن يشكل التهديد بأعمال العنف الذي أصدره الطرف الذي نتفاوض معه حجة لإعادة ترسيم حدود الديمقراطيات الشرعية وحجة لانتهاك قواعد القانون الدولي. وبالتالي فإن بلدي لا يني عن التحذير من العواقب التي لا يمكن التكهن بها لتلك السياسة غير القائمة على المبادئ والخطيرة، وما زال بلدي ملتزما بالبحث عن حل سلمي وتوافقي من خلال الحوار ومع الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة.

كما تود صربيا أن تلفت الانتباه إلى أن هناك تهديدات ترددت في الفترة الأخيرة بأن المؤسسات المؤقتة لكوسوفو ستعلن الاستقلال بشكل انفرادي في ١١ كانون الأول/ديسمبر. ونلفت الانتباه إلى ذلك لأن النظام القانوني الدولي لن يكون هو نفسه مرة أخرى بعد أي اعتراف أحادي الجانب باستقلال كوسوفو، حيث أن العديد من الحركات الانفصالية في جميع أرجاء العالم ستستغل السابقة الجديدة. وسيتزعزع الاستقرار في العديد من المناطق في العالم بهذه الطريقة. وبالتالي نناشد الممثلين الشرعيين لألبان كوسوفو المضي نحو المفاوضات المستأنفة بدون الإخلال بالنتائج، بحيث يمكن التوصل إلى حل توافقي مقبول لكلا الطرفين، بما يفضي إلى المصالحة الصربية/الألبانية الطويلة الأجل.

إن صربيا تتولى هذا العام رئاسة لجنة وزراء مجلس أوروبا. وبتلك الصفة، قمنا ببذل كل الجهود لتقديم أقصى إسهام في تعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون – وهي القيم الأساسية لأقدم منظمة للبلدان

الأوروبية. كما أننا سعينا لتعزيز التداؤب بين مجلس أوروبا والأمم المتحدة، وخاصة في مجال حقوق الإنسان.

ومن المصلحة الاستراتيجية لصربيا أن تصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي. ونحن نعمل جاهدين على أن نصبح عضوا مرشحا بنهاية عام ٢٠٠٨. ونشارك في عملية التكامل الأوروبي – الأطلسي من خلال برنامج الشراكة من أجل السلام. ومن الواضح أننا بذلك أبدينا قبولنا للقيم الأوروبية واستعدادنا لتطوير بلدنا وفقا لأعلى المعايير الأوروبية.

ونحن مقتنعون بأن المنظور الأوروبي بشأن البلقان الغربية بأكملها يشكل أكثر السبل فعالية لتحقيق استقرار الحالة والتعجيل بتنمية جميع البلدان في المنطقة. وبذلك وحده سنتغلب على المشاكل الموروثة من الماضي ونشجع روح التسامح والالتزام بنفس الأهداف والقيم، مما سيوفر أساسا لبناء السلام المستقر والدائم في منطقتنا.

وللأسف، فإن مسألة جرائم الحرب ما زالت تثقل كاهل العلاقات بين بلدان البلقان. وصربيا، من جانبها، بذلت كل ما في وسعها لتعقب المتهمين بارتكاب جرائم الحرب واعتقالهم ونقلهم إلى لاهاي، وهي بذلك أثبتت التزامها بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة حتى التوصل إلى نهاية ناجحة. وذلك ليس الالتزام الدولي الوحيد لصربيا؛ ونحن قبل كل شيء، مدينون به لأنفسنا ولجيراننا. إننا، بمعاقبة المجرمين وبناء منطقة مستقرة ومزدهرة، كمجال مشترك مندمج في الاتحاد الأوروبي، يمكننا أن نكفل مستقبلا أفضل لجميع المواطنين.

ونشير مع شعور بالسرور والتفاؤل إلى أن جنوب شرق أوروبا آخذ في أن يصبح، بشكل تدريجي، منطقة لحسن الجوار والتعاون. وهناك نماذج عديدة للمبادرات الناجحة للغاية والتي يكتسي إسهامها في تعزيز السلام والثقة المتبادلة أهمية استثنائية. ولا يوجد أي مجال تقريبا لم ننشئ فيه بعد آلية للتعاون المتبادل. وذلك يثبت بشكل لا لبس فيه أن هذا توجه استراتيجي دائم لجميع بلدان البلقان وانعكاس للتطلع المشترك نحو الإدراج الكامل لمنطقتنا في التكامل الأوروبي.

(تكلم بالانكليزية)

إن المشاكل العالمية تستدعي حلولا عالمية، وبالتالي فإن المطلوب من جميع الدول الأعضاء أن تشارك مشاركة فعالة في حل هذه المشاكل. واليوم، ونحن نواجه تحديات محددة وجديدة تماما تهدد السلام والأمن الدوليين وتمثل تهديدا للتنمية والازدهار الشاملين، يتزايد إدراكنا للحاجة الشديدة – وربما أكبر من أي وقت مضى – إلى الأمم المتحدة.

ويشكل الإرهاب أحد أكبر بلايا العالم في الوقت الحاضر. وبغية مكافحة الإرهاب والقضاء عليه بشكل فعال، علينا أن نتخذ نهجا عالميا ومنسقا، فضلا عن العمل بهمة على الصعيدين الإقليمي والقطري. وفي العام الماضي، استضافت صربيا اجتماع القمة الإقليمي بشأن الإرهاب والجريمة المنظمة والفساد.

وكما هو واضح، نحن نتعاون تعاونا وثيقا للغاية مع جيراننا بغية إحباط التهديدات. وكان النموذج الممتاز لذلك التعاون هو العملية التدريبية المشتركة التي جرت مؤخرا لجيوش صربيا والبوسنة والهرسك وبلغاريا، وقدمت أدلة وافرة على الاستعداد الجماعي لبلداننا الثلاثة لمكافحة الإرهاب وأي تهديد آخر لأمن مواطنينا. كما أن صربيا ابتدرت التوقيع على اتفاق مع البلدان المجاورة بشأن التعاون في الحماية من الكوارث الطبيعية. والحرائق المدمرة التي اجتاحت اليونان مؤخرا والطريقة التي استجبنا بها قدمت

دليلا ناصعا على الأهمية الحيوية للاعتماد المتبادل والتضامن في منطقة البلقان.

وما زالت أزمات عديدة تبتلي العالم. وبعض هذه الأزمات ساكنة، وبعضها متصاعدة، بينما تهدد أزمات أخرى بإثارة الصراعات التي يمكن أن تحدث نتائج خطيرة ودمارا وكوارث إنسانية. وتجربتنا حتى اليوم تجعلنا نؤمن إيمانا قويا بأن السلام والأمن الدائمين والعادلين والمستقرين لا يمكن تحقيقهما إلا بالوسائل السلمية ومن خلال الحوار والاحترام المتبادل والتعاون.

وتؤمن صربيا بأن الأمم المتحدة ما زالت تشكل السلطة والآلية الدوليتين اللتين لا غنى عنهما لمنع نشوب الأزمات ولتسوية الصراعات. إن الانتشار الناجح وفي الوقت المناسب لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة يعد جانبا هاما من جوانب صون السلم والأمن. ونحن ندعم جهود المنظمة لتعزيز كفاءة قدراتها على حفظ السلام. ولذا ترى صربيا أن توحدنا حول الأهداف والمقاصد المشتركة وإجراءات الأمم المتحدة هو وحده الذي يمكننا من التصدي بقوة لتلك التهديدات العالمية على السلم والأمن الدوليين، مثل الإرهاب والتطرف العدواني والفقر المستشري والجريمة المنظمة والأمراض الوبائية والعواقب المؤذية لتغير المناخ.

إن الاحترار العالمي يمثل بالتأكيد إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه عصرنا، وهو يشكل عن حق أحد المواضيع الرئيسية المدرجة في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. ويمكن تقديم الحجج بأن هذه الظاهرة قد تؤثر سلبا على البشرية بأسرها، ولا تعرف حدودا وطنية ولا يحود مسارها عن أي جزء من العالم. ولكي نجد حلا لهذه الظاهرة، يجب أن نتصدى لها على نحو جاد، لأنها لا تحتمل التأجيل، ويجب أن تشارك في ذلك كل الدول الأعضاء. وقد اقترحت صربيا، في إطار مبادرة بلغراد، أنه ينبغي أيضا تنفيذ الأنشطة الرامية إلى وقف الاحترار العالمي على المستوى الإقليمي، وأن ينشأ المركز الإقليمي لجنوب شرق أوروبا في بلغراد لأجل هذه الغاية. كما أننا نؤكد أن الخطط الخاصة بالحد من انبعاث الغازات الضارة يجب أن تأخذ في الحسبان أيضا معدلات التنمية الاقتصادية لمختلف البلدان.

وتمثل العلاقات المعقدة فيما بين مختلف الثقافات والحضارات والأديان مسألة تستحق أيضا أن تكون في محور اهتمام الأمم المتحدة. وصربيا، التي تعد بحق بلدا متعدد الأعراق والأديان والثقافات، تدرك تماما كل تلك المسائل الحساسة وتتعامل معها بالاهتمام الواجب. ونحن نعي تماما أن عالم القرن الحادي والعشرين لا يجب أن يقوم على أساس التعصب لأي سبب. إننا، ونحن قادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مؤتمنون على مسؤولية كبيرة بأن نبذل كل جهد ممكن من أجل كفالة تفهم وتقبل كل التنوع في هذا العالم بوصفه ثروة للجميع وليس سببا للإنقسام. وفي حقيقة الأمر، يجب أن يسود الحوار والتسامح المتبادل كمبادئ أساسية لعلاقاتنا المتبادلة في داخل الدول وعلى الصعيد الدولي.

إن صربيا، بوصفها عضوا في المجتمع الدولي والمنظمات الدولية، تحترم الميثاق والنظام القانوني الدولي الذي كرسه الميثاق احتراما كاملا. وإذ نبني المجتمع الديمقراطي الحقيقي في بلدنا، فإننا ندعو إلى إضفاء الصبغة الديمقراطية على العلاقات الدولية على أساس التنفيذ الدقيق للميثاق وغيره من القواعد والمعايير المقبولة على نطاق واسع.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد هانيسون (آيسلندا).

إننا نعتقد اعتقادا راسخا أن التعاون المنصف فيما بين البلدان والشعوب، واحترام حقوق الإنسان الأساسية

والحريات الأساسية، والثقة المتبادلة، هي وحدها التي تكفل استقرار السلم والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، لن يوجد بدون الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي للدول، تعاون ناجح على المستويات الثنائية والإقليمية والعالمية. والشرط الأساسي للاستقرار والنمو الاقتصادي النشط هو المساواة في حق الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة والإنجازات العلمية الحديثة.

(تكلم بالفرنسية)

وجمهورية صربيا راغبة في التعاون النشط ومستعدة له مع البلدان الأخرى في عملية إصلاح الأمم المتحدة وتنشيطها من أجل جعل المنظمة الدولية قادرة على التصدي بفعالية لتحديات عصرنا. وتقع على عاتقنا مسؤولية تاريخية في أن نكفل للأجيال القادمة بيئة أفضل من تلك التي نعيش فيها الآن. وما زالت جمهورية صربيا مكرسة نفسها لتحقيق أهداف الأمم المتحدة، وهي مستعدة، بالتعاون مع الدول الأخرى، للعمل من أجل تعزيز مصداقية المنظمة العالمية وفقا لميثاقها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية صربيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ألفارو أوريبي فيليس، رئيس جمهورية كولومبيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): ستستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كولومبيا.

اصطحب السيد ألفارو أوريبي فيليس، رئيس جمهورية كولومبيا إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ألفارو أوريبي فيليس، رئيس جمهورية كولومبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس أوريبي فيليس (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أهنئ السيد كريم على انتخابه رئيسا للجمعية العامة وأن أتمنى له أعظم النجاح في عمله.

بعد خمس سنوات من ولايتنا، نأتي إلى الجمعية العامة مرة أخرى لإطلاع الأعضاء على قضايا أساسية تهم الديمقراطية الكولومبية.

لقد رفضنا تفكيك الدولة ونرفض الدخول في همينة الدولة التي تنهي المبادرة الخاصة. وقد أصلحنا ٤٢٠ من كيانات الدولة وما زلنا مصممين على العمل من أجل هذه الغاية حتى اليوم الأخير من ولاية حكومتنا. ونحن نسعى إلى دولة أكثر كفاءة في خدمة المجتمع، وليست رهينة بأيدي المناورات السياسية والتجاوزات النقابية لمجموعات المصالح.

إننا ملتزمون بتطوير مجتمع مشاريع الأعمال الحرة، وضد احتكارات الدولة والاحتكار الخاص، في دولة يستند توافقها إلى الإنتاجية والانضباط والعدل. ونحن نوفر كل مجال للمبادرات الخاصة مع المسؤولية الاجتماعية، التي ينبغي التعبير عنها من خلال الشفافية في العلاقات بين المستثمرين والدولة، وبتضامن الأعمال الحرة مع المجتمع، ذلك التضامن الذي يتجاوز الحد الأدنى القانوني، وبعلاقات العمل المستندة إلى الأخوة وعلى النقيض من الرأسمالية المتوحشة والصراع الطبقي.

وفي قطاعات كالكهرباء واستخراج المعادن والصحة، شجعنا الاتحادات النقابية المهنية القائمة على المشاركة، مع مسؤولية متزامنة عن الميدان الاجتماعي وإدارة الأعمال المتميزة عن المنظمات التقليدية القائمة على

الاستحقاقات. وقد زدنا بنسبة ٤٠ في المائة انتساب العمال إلى الضمان الاجتماعي من خلال تحسين أداء الاقتصاد ومكافحة التهرب الضريبي. وخلال السنوات الخمس الماضية ارتفع الحد الأدنى من الأجور بنسبة ٨ في المائة فوق معدل التضخم. وارتفع معدل الدخل للفرد من ٨٥١ ١ دولار إلى ٥١٧ ٣ دولار. وبعد التعديل على أساس القوة الشرائية، فقد ارتفع هذا المعدل من ٤٦٨ ٦ دولار إلى ٤٥٦ ٩ دولار. وللمرة الأولى منذ عقود، ظهرت بداية التحسن في معامل جيني لتوزيع الدخل.

ومنذ اليوم الأول لولاية حكومتي، وفي إطار سياستنا الأمنية الديمقراطية، عقدنا العزم على عدم التسامح مع قتل أي مواطن كولومبي وعلى قهر التمرد. وقد تحسنت الحالة الأمنية بشكل جوهري. ففي عام ٢٠٠٢، شهدت كولومبيا ٠٠٠ ٢٩ حادثة قتل، استهدفت ١٩٦ منها قادة نقابيين، ومع نهاية عام ٢٠٠٦ شهدنا انخفاضا في أعمال العنف بنسبة ٤٠ في المائة بشكل عام، وبنسبة ٧٠ في المائة في أعمال العنف ضد القادة النقابيين. وفي هذا العام وفرت الحماية الفردية لـ ٦ ٧١٤ مواطن كولومبي من جانب الدولة، ومن بينهم حوالي ٢٠٠ ١ عامل ينتمون إلى اتحادات نقابية، وبلغ إجمالي تكلفة تلك الحماية ما يناهز ٣٩ مليون دولار.

وفي إطار مكافحتنا للإفلات من العقاب، سوف نزيد الموارد للفرع القضائي من مكتب المدعي العام بنسبة ٧٦ و ٧٨ في المائة على التوالي فيما بين ميزانيتي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨. أما ميزانية الوحدة الخاصة في مكتب المدعي العام المكرسة لقضايا قتل النقابيين فقد زادت بنسبة ٤٠ في المائة. وتفحص الوحدة ما يزيد على ٣٠٠ قضية تحدد أولوياتها الحركات النقابية.

ومكافحة الإفلات من العقاب لقتل العمال النقابيين تتم وفق المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية، وبالاتفاق بين الحكومة والعمال وأصحاب الأعمال. والتقارير عن التقدم المحرز، المقدّمة إلى مكتب منظمة العمل الدولية في كولومبيا، كانت إيجابية.

واسمحوا لي أن أؤكد أمام الأمم المتحدة أن عمليات القتل والخطف هي من عمل الإرهابيين. ففي البداية، فإن رجال حرب العصابات الماركسيين الذين، طرحوا مشروعهم السلبي الذي حوى خليطا من جميع أشكال النضال، هم الذين قاموا بالقتل والخطف واختراق قطاعات العمال والطلاب والسياسيين والصحفيين. ثم جاءت المجموعات شبه المسلحة وقامت بالعمل نفسه، من قتل العمال واتهامهم بالتعاون مع رجال حرب العصابات، الذين قاموا على سبيل الانتقام بقتل مَن كانوا يعتقدون أنهم أصدقاء المجموعات شبه المسلحة. وفي أجزاء معينة من البلاد، تؤدي المواجهات بين هذين الفصلين من رجال حرب العصابات إلى قتل العمال.

إن القضاء على هذا الخطر وإلى الأبد هدف ثابت لسياستنا الأمنية الديمقراطية. وفي هذا الصدد، فإن الأهداف الثلاثة لحكومتنا هي تعزيز الأمن الديمقراطي وتقوية ثقة المستثمر وتحقيق برنامجنا الاجتماعي، الذي هو أكثر طموحا من الأهداف الاجتماعية للألفية التي نأمل تحقيقها قبل التاريخ الذي حددته الأمم المتحدة.

أما بخصوص الأمن الديمقراطي، فنحن في طريقنا إلى النصر، لكننا لم ننتصر بعد. فبالمثابرة والشفافية، سوف تتغلب كولومبيا على الإرهاب الذي يموله الاتجار غير المشروع بالمخدرات. إن لدينا ديمقراطية طويلة الأمد ومحترمة وراسخة الجذور. ونحن نقترب من المنافسة الانتخابية الخامسة التي تشرف عليها حكومتي، وشفافية وفعالية الضمانات التي توفرها لجميع المتنافسين واضحة بشكل

متزايد. ويتنافس ٨٦ ٣٤٧ مرشحا من ٢٣٥ من مختلف الأصول السياسية لملء ١٨ ٣٣٢ منصبا عن طريق الانتخاب المباشر. هذا يحدث في بلد كان قبل خمس سنوات يواجه ٦٠ ٠٠٠ إرهابي، و ما زال هناك ١١ ٠٠٠ منهم. ونقوم لمحاربتهم بترسيخ الديمقراطية وليس تقييدها، وحماية الحريات بدل قمعها، ونشجع الاختلاف بدل إخراسه. ويقوم بمراقبة معركتنا ضد الإرهاب المنتقدون الوطنيون والدوليون، الذين يمكنهم التواجد في البلد وباستطاعتهم أن يقولوا ما يشاؤون بدون قيود.

إن ممارستنا الديمقراطية تعطينا السلطة السياسية للقول إن أولئك الذين حملوا السلاح بتمويل من المخدرات غير المشروعة ليسوا متمردين ضد الاضطهاد بل هم إرهابيون ضد الحرية. إننا لن نرفض التفاوض معهم إذا أوقفوا أعمال العنف، لكننا لن نسمح بأن تصبح المفاوضات مصيدة تمكنهم من تدمير ديمقراطيتنا. لقد أنجزنا تسريح ٤٦ ٠٠٠ عضو من مختلف الفصائل ونقوم بعملية مكلفة ومعقدة لإعادة دمجهم في المجتمع تتطلب الحقيقة والعدالة والانتصاف للضحايا.

والآن، أنتقل إلى الاتفاق الإنساني لتحرير المخطوفين الذي يحتجزهم إرهابيو القوات الثورية المسلحة لكولومبيا. وكان معظم أولئك قد اختطفوا قبل أو خلال فترة منطقة كاهوان المنزوعة السلاح، التي دامت ٤٢ شهرا. ونحن لا نعرف لماذا تطلب القوات الثورية المسلحة لكولومبيا منطقة منزوعة السلاح لإطلاق سراح المخطوفين بينما كان لديها ذلك الخيار لفترة طويلة و لم تخل سبيلهم. وكان البلد بدون قانون ولا نظام لسنوات عديدة، وبدون أمن مما سمح بالسيطرة الكاملة تقريبا على البلد من قبل رجال حرب العصابات والمجموعات شبه العسكرية. إن المواطنين لا يريدون الإرهابيين؛ ويطالبون بتواجد الدولة حصريا في جميع المناطق. ونحن منفتحون للتوصل إلى اتفاق إنساني، لكننا لا يمكن أن نسمح بالمناطق المنزوعة السلاح، التي هي في نهاية المطاف معسكرات اعتقال يديرها الإرهابيون، ولا يمكن أن نسمح للذين أفرج عنهم من السجن بأن يعودوا إلى ارتكاب الجرائم ،لأنها ستكون إهانة لتضحيات جنود وشرطة البلاد.

لقد أفرجنا من طرف واحد عن ٧٧ من أعضاء القوات الثورية المسلحة لكولومبيا، وكذلك عن رودريغو غرانداً، وهو عضو رفيع المستوى في المنظمة، أفرج عنه بطلب من رئيس فرنسا، نيكولا ساركوزي. وقد وافقنا على أن يكون العديد من الأفراد والمؤسسات مُيَسِّرين. والرد الوحيد من الإرهابيين هو القتل الغادر لـ ١١ عضوا في البرلمان عن منطقة فالي دل كوكا، الذين احتجزوا كرهائن لأكثر من خمس سنوات، وكذلك الاغتيالات الجارية في صفوف المدافعين عن الديمقراطية، مثل تلك التي حدثت يوم السبت الماضي، والتي كان ضحيتها خوليو سيزار وألبرتو مارتينز باربوسا، وهما مرشحان لمنصب عمدة فيلاريكا وريو بلانكو، من إدارة توليما، وعضوان في حزب سياسي من تحالف الحكومة.

إن الخيارات المفتوحة لإطلاق سراح الضحايا المخطوفين – بمن في ذلك مواطنة فرنسية هي أيضا كولومبية، وثلاثة مواطنين أمريكيين – ليست خيارات لتحديد المواقع السياسية للإرهابيين. فلن تسمح كولومبيا بتقويض استعادة سيادتها المشروعة والديمقراطية بإفساح المجال الوطني أو الدولي لقوى الإرهاب القاتلة. وإذا أراد الإرهابيون المشاركة في السياسة، عليهم أن يتخلوا عن أنشطتهم الدموية ويُذعنوا للدستور.

وفي الفترة الأخيرة، سمحت الحكومة للسيناتور بيداد كوردوبا، المعارض للحكومة، أن يقوم بدور ميسِّر للاتفاق الإنساني. وقبلنا كذلك مساعدة هوغو شافيز رئيس

فنزويلا، الذي سيلتقي عما قريب مع ممثلين عن القوات الثورية المسلحة لكولومبيا. ووجه السيد شافيز الدعوة إلى بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي للانضمام إليه في ذلك الاجتماع، بتأييد واقتراح من حكومتي بأن يكون الوفد الأمريكي مشتركا من الحزبين، حفاظا على نهج مشترك في علاقاته مع كولومبيا. ونحن نشيد بالاستعداد البنّاء لحكومة الولايات المتحدة.

لقد وضعنا بعض التحفظات دفاعا عن المصالح العليا لديمقراطيتنا، ونشجع كلا من الرئيس شافيز والسيناتور بيدادا كوردوبا في مهمتهما لأننا ملتزمون بإطلاق سراح أولئك المحتجزين كرهائن. إن تفكيك المجموعات شبه العسكرية، وإضعاف رجال حرب العصابات، واستعادة الضمانات الفعالة للديمقراطية بعيدا عن الخطابة، وحماية الصحافة الحرة في بلد شهد قتل ١٥ صحفيا في عام واحد – وإن لم تقع هذا العام إلاّ حادثة قتل واحدة – هي نتائج تسمح لنا بأن نتوجه إلى العالم مطالبين بالتأييد التام لسياستنا الأمنية الديمقراطية.

واليوم لا توجد مجموعات شبه عسكرية. يوجد رجال حرب عصابات وتجار مخدرات. والتعبير ”شبه عسكرية“ صيغ للإشارة إلى المنظمات الإجرامية الخاصة التي كان هدفها مكافحة رجال حرب العصابات. واليوم، إن الكيان الوحيد الذي يحارب أولئك هو الدولة، التي استعادت الحصرية التي كان ينبغي ألاّ تفقدها أبدا.

وبدعم من الأمم المتحدة، نسعى جاهدين إلى مساعدة المشردين واستعادة كرامتهم. لقد ضاعفنا الميزانية عشر مرات لحمايتهم. ومازالت الظاهرة موجودة لكنها انخفضت بصورة كبيرة.

واليوم تشعر كولومبيا بمزيد من الثقة. فلقد ارتفعت معدلات الاستثمار من ١٢ في المائة من الناتج الإجمالي المحلي إلى ٢٦ في المائة. ويتجه العجز والدين نحو نقص صاف. والبطالة، التي كانت نسبتها تبلغ حوالي ٢٠ في المائة، هي الآن ١١ في المائة، ونكافح لخفضها إلى ٧ في المائة. ونسعى لخفض الفقر، الذي تقترب نسبته الآن من ٤٠ في المائة، إلى مستوى لا يتعدى ٣٥ في المائة بحلول العام ٢٠١٠.

ونحن نمضي قدما صوب الهدف المتمثل في كفالة حصول الجميع على التعليم الأساسي. ووضعنا نظاما ممتازا للتدريب التقني. وقمنا بزيادة عدد الأسر الفقيرة التي تتلقى إعانة من أجل تعليم أبنائها وتغذيتهم من ٠٠٠ ٣٠٠ إلى ١,٥ مليون أسرة. ونروم أن نحقق في السنوات الثلاث القادمة الهدف المتمثل في كفالة حصول الجميع على الخدمات الصحية. ونحن نعمل جاهدين، خلال فترة السنوات الأربع الحالية، لبلوغ الهدف المتمثل في تقديم ٥ ملايين من القروض الصغيرة إلى عدد مماثل من الأسر ذات الموارد المحدودة، باعتبار ذلك استراتيجية للتغلب على عوامل الإقصاء. وقمنا بزيادة عدد الأطفال الذين استفادوا من برامجنا الغذائية من ٣,٧ إلى ٩ ملايين، ونتوقع بلوغ ١٢ مليونا عام ٢٠١٠. وبرنامجنا ”معا“، الذي وضع للقضاء على الفقر المدقع، يجمع بين عدد من الأدوات الاجتماعية لتغطية ١,٥ مليون أسرة.

ونجدد التأكيد على التزامنا بمكافحة الاحترار العالمي. وقد قمنا بزيادة عدد المركبات التي تستخدم الغاز الطبيعي من ٠٠٠ ٣٧ إلى ٠٠٠ ٣٠٠ مركبة. وحققنا تقدما في بناء شبكات للنقل الجماعي في تسع مدن للحد من النقل الفردي. وبمعية مجتمعات السكان الأصلية، مضينا قدما في بناء عدد من القرى التي تشكل حاجزا لتحقيق الانتعاش الكامل لسييرا نيفادا دي سانتا مارتا. ويمنع قانوننا الجديد المتعلق بالغابات تدمير الغابات المطيرة وإحداث تغييرات على استخدام الأرض. ولدى كولومبيا ٠٠٠ ٥٧٨ كيلومتر مربع من الغابات الاستوائية، التي تشكل رئة الكوكب.

وسيكون لدينا عما قريب ٨٠ ٠٠٠ أسرة من الأُسر المحافظة على الغابات، تحصل على أجور من الدولة وتلتزم بالتخلي عن إنتاج المخدرات بصورة غير مشروعة وبالإشراف على انتعاش الغابات المدمرة. ومن بين أهدافنا الوطنية إنتاج الوقود الأحيائي، الذي لدينا من أجله ٤٤ مليون هكتار من غابات السافانا، مما سيتيح تعزيز تطوير الإنتاج، بداية بقصب السكر والنخيل الأفريقي، دون تعريض الأمن الغذائي للخطر أو تدمير أي ملليمتر مربع من الغابات المطيرة.

وأشكر منظومة الأمم المتحدة على كل ما قدمته من دعم إلى كولومبيا، وأود أن أسلط الضوء على أربعة مجالات. لقد كان مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الضامن والمشرف على برنامجنا المتعلق بالعائلات المحافظة على الغابات بغية حماية الغابات المطيرة من الخطر المدمر المتمثل في الاتجار بالمخدرات. وتقوم منظمة العمل الدولية بعمل ممتاز في برنامجنا المعني بحماية العمال. ومدّدنا ولاية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للإبقاء على حضورها في كولومبيا في ما تبقى من فترة ولاية حكومتي. وعلاوة على ذلك، توفر مختلف كيانات الأمم المتحدة دعما قيما في مهمة تقديم المساعدة إلى الأشخاص المشردين.

وما زلنا نعمل على إقامة مجتمع خال من الإقصاء والحقد الطبقي، في روح من المناقشة البناءة الدائمة، يبحث عن الخيارات، ولا يقف عند أوجه التنافر التي لا يمكن التغلب عليها، ويحترم الدستور الديمقراطي ويستنير برؤية على الأمد الطويل، ويعزز نفسه بإجراء حوار شامل كل يوم.

وأشكر المجتمع الدولي على كل ما قدمه من دعم. وأدعو الجميع إلى زيارة كولومبيا، للتحدث إلى مواطنينا رجالا ونساء، وليشهدوا الروح الجماعية للكفاح من أجل مزيد من السعادة للأجيال القادمة. ولا ينبغي التعرف على كولومبيا من خلال الأخبار السيئة، بل من خلال تعزيز العلاقة مع الكولومبيين أنفسهم. وأجدد دعوة الجميع إلى زيارة بلدنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كولومبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد ألبارو أوريبي بيليس، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جوزيف كابيلا كابانغ، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.

اصطحب السيد جوزيف كابيلا كابانغ، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى داخل قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أتشرف بالترحيب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جوزيف كابيلا كابانغ، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كابيلا كابانغ (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في الإعراب من على هذا المنبر عن صادق تهانئي للسيد كريم على انتخابه لتولي رئاسة الجمعية العامة.

كما أشيد إشادة صادقة بالأمين العام بان كي - مون على جهوده الحثيثة والمحمودة للدفاع عن مقاصد ومبادئ ميثاق المنظمة وتعزيزها. وقد شكلت الزيارة التي قام بها لبلدنا بعد فترة وجيزة من توليه منصبه تأكيدا لالتزامه والتزام

الأمم المتحدة بمساندة الشعب الكونغولي في سعيه إلى السلام والحرية والتنمية.

تنعقد الدورة الثانية والستون للجمعية العامة في سياق دولي يتسم باستمرار العنف في جميع أنحاء العالم. ومهمة الأمم المتحدة أصعب من ذي قبل، وهي في الوقت ذاته، تنطوي على قدر أكبر من النبل والإلهام.

وترى جمهورية الكونغو الديمقراطية أن هذه الدورة تختلف عن سابقاتها. فهي تؤكد انبعاثنا من جديد بوصفنا دولة قائمة على القانون. كما تؤكد عودتنا إلى الشؤون الدولية باعتبارنا طرفا فاعلا وشريكا يتصف بالمصداقية. واليوم أكثر من ذي قبل، يدرك بلدي ويلات الحرب والحكم السيئ، فضلا عن المستقبل الواعد المتمثل في مؤسسات مستقرة، وسلطات شرعية وتعايش سلمي بين الشعوب. وبالتالي، فإن بلدي يدرك قيمة الأمم المتحدة التي لا عوض عنها. ونحن مثال للعمل الناجح للمنظمة.

وأود أن أشيد بشركائنا الثنائيين ومتعددي الأطراف، لاسيما الأمم المتحدة، على ما قدموه من مساعدة قيمة. وبعد أن تلقينا الكثير، نعتقد أنه حان الوقت لكي نسهم بدورنا في عمليات حفظ السلام. ونتطلع إلى الاضطلاع بدور يكتسي أهمية متزايدة، وفي الوقت ذاته، قدمنا إسهاما متواضعا تمثل في ضباط الشرطة المدنية الذين تم نشرهم الآن في دولتين من الدول الأعضاء.

وما زال الطريق إلى إنهاء، بصورة لا رجعة فيها، الأزمات العديدة التي عصفت ببلدي طوال عدة سنوات محفوفا بالعوائق. ومن منظور أمني، ما زلنا بحاجة إلى استكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والانتهاء من إنشاء قوة شرطة وطنية جمهورية وجيش وطني جمهوري، وتفعيل نظام قضائي يتمتع بالمصداقية. ويشكل تحقيق ذلك الهدف الثلاثي أولويتنا القصوى.

وعلاوة على ذلك، وبينما نشدد على النهج السياسي والدبلوماسي، علينا أن نبذل كل ما في وسعنا، بعزم وبشعور متعاظم بالإلحاح، لحل المشاكل العالقة المتصلة بانعدام الأمن في شمال كيفو. ولا شيء يمكن أن يبرر بصورة منطقية وجود حالة مازال فيها الكونغوليون يشكلون الأهداف اليومية لجميع أشكال العنف و لإيذاء تقترفها مجموعات مسلحة أجنبية، ويتعرض فيها جماهير شعبنا للتشريد جراء الحرب. ولا بد من استعادة السلام والأمن لذلك الجزء من أراضينا على وجه السرعة وبأي ثمن.

وفيما يتعلق بأفراد المجموعات الأجنبية المسلحة، لا بد من دعم الأمم المتحدة لنزع سلاحهم، طوعا أو كرها إذا اقتضى الأمر، وإعادتهم إلى أوطانهم وإدماجهم فيها.

وبالرغم من كل هذه المصاعب تمكنا، في أقل من خمس سنوات، أن نواجه بنجاح التحديات في مجال تنظيم انتخابات ديمقراطية وخلق مؤسسات شرعية وإطلاق عملية النمو الاقتصادي. إن أولوياتنا الراهنة تتمثل في إعادة الإعمار والتنمية بغية دحر الفقر والظلم والفوارق الاجتماعية. هذا عمل ضخم لن نتمكن من تحقيقه إلا إذا توفرت لدى شعبنا قوة الإرادة والتطلع إلى مستقبل مشرق، وإن كان هذا وحده لا يكفي إذ لا يمكن الاستغناء أيضا عن مشاركة مختلف شركائنا دون تردد.

وبالرغم من بعض النواقص، فإن الأمم المتحدة تظل ضمير العالم. إن دورها الحاضر والمستقبلي لا بد أن ينظر إليه في سياق تطورات عالمنا والتحديات المستجدة باستمرار. وسيكون المستقبل مسرحا لتنافس مطرد بين الدول، وخاصة في مجالات التجارة والمال والبحث العلمي وحق الجميع في الانتفاع بالهواء النقي ومياه الشرب والموارد الطبيعية، وكلها متطلبات حيوية تزداد شحا وغلاء بسبب النمو المتزايد لسكان العالم واقتصاداته.

إن مصداقية الأمم المتحدة في مواجهة هذه التحديات والأخطار المحدقة بالسلام والأمن الدوليين تتوقف على مدى إقناعها لكل الدول الأعضاء دون استثناء بأن تنفذ قراراتها وتلتزم على نحو فعال بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بمحض اختيارها.

وفي ذلك الصدد، وبالانتقال إلى الشرق الأوسط، ستظل مصداقية منظمتنا موضع تساؤل طالما يقصر مجلس الأمن في استعمال سلطته، وفق أحكام الميثاق والقرارات ذات الصلة، لضمان إقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وأنتقل إلى شأن آخر هو تغير المناخ الذي أصبح اليوم حقيقة لا جدال فيها وشاهدا ناطقا على الطابع المتقلب باستمرار للأمن الجماعي. من المؤسف أن آثاره هذا التغيير ستكون في الواقع أعظم ضررا في البلدان النامية وخاصة في أفريقيا المظلومة. إن أفريقيا أقل القارات مساهمة في انبعاثات الغازات الدفيئة ولا تملك من الموارد ما يمكنها من مواجهة أثارها المخيفة.

هذه النقطة هي بمثابة التذكير بالحاجة إلى نهج موحد وعادل تجاه مشكلات التنمية المستدامة. لهذا أشيد بالاجتماع الرفيع المستوي المعني بتغير المناخ الذي دعا إليه الأمين العام في ٢٤ أيلول/سبتمبر. لقد كان الاجتماع فرصة طيبة لنا كي نركز اهتمامنا على ذلك الموضوع الحيوي بقدر ما يستحق، وندرك عواقب أنماط الاستهلاك التي تعرض كوكبنا لكارثة لا يمكن إيقافها.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية هي الموئل الطبيعي لتنوع بيولوجي لا مثيل له. فغاباتها العذراء تجعل من وسط أفريقيا ثاني أكبر رئة في العالم. لهذا فنحن نتعهد بأن نشترك في رسم وتنفيذ استراتيجية فعالة للمحافظة على أفضل الظروف المساعدة على الحياة فوق كوكبنا. ونحن على استعداد، متى ما كان ذلك في صالح الجنس البشري، أن نقدم التضحيات التي تفرضها المسؤولية الجماعية. وفي المقابل، نطالب بالتعويضات العادلة حتى لا نعرض تنميتنا للخطر.

إن على منظمتنا وهي تواجه التغيرات على الساحة العالمية أن تعدل مسارها وأن تتبنى هيكلا يؤهلها لمواجهة تحديات متنوعة ومتزايدة دون المساس بالقيم العالمية. والديمقراطية التي يعترف الجميع اليوم بأنها أفضل أنواع الحكم، يجب ألا تتخلل عملنا الجماعي في مجال العلاقات الدولية فحسب، بل أن تنعكس أيضا داخل منظمتنا نفسها.

وبناء على ذلك، ترحب جمهورية الكونغو الديمقراطية بعملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة لإحداث قدر أكبر من الاتساق والفعالية في أعمالها. ونود أن نشدد على أن زيادة التمثيل في مجلس الأمن هو متطلب ديمقراطي ضروري لتعمل الأمم المتحدة بشكل متناغم. ويجب أن تتمتع قارة أفريقيا بتمثيل دائم في ذلك الجهاز الهام.

كذلك ننبِّه الجمعية إلى أن عملية إصلاح مجلس الأمن يجب ألا تصرف أنظارنا عن هيئات أخرى تابعة لهذه المنظمة. فيجب أن تتسم أساليب عمل هذه الهيئات بالفعالية قدر المستطاع وأن يتم التفاعل بينها مستقبلا على أسس أكثر وضوحا. أما بالنسبة إلى الجمعية العامة فيجب زيادة تعزيز سلطتها كي يتمكن رئيسها من تأدية دور بارز في البحث عن حلول للمشكلات العالمية.

وفيما يتعلق بالتحديات والمخاطر التي تلوح في الأفق فقد سبق أن أشرت إلى مختلف التزامات الدول الأعضاء في إطار ميثاق الأمم المتحدة، وأكدت مجددا في ذلك السياق التزام جمهورية الكنغو الديمقراطية بذلك النص التأسيسي لمنظمتنا. كذلك لفت انتباه الجمعية إلى الآفات العديدة التي أصبحت من معالم الوضع الدولي وإلى مخاطر تغير المناخ. وفي

ذلك السياق شددت على حاجتنا إلى توحيد جهودنا حتى تتمكن شعوبنا من العيش في عالم يتمتع بأفضل شروط الحياة الممكنة في ظل التقدم الاجتماعي والسلام والأمن الدوليين.

إن إرادتنا السياسية لوضع حد لهذه الويلات والخطوات الحاسمة والمتسقة التي سنتخذها بغية ذلك، ستكون الدليل على صدق التزامنا بتحسين أوضاع العالم. وتلك هي الطريقة الوحيدة لتعزيز ثقة شعوبنا بالمنظمة. إنها السبيل الوحيد للحفاظ على شرعية الأمم المتحدة وتدعيم فعالية أعمالها ولا شيء آخر سيقوم بذلك. فلنواجه هذا التحدي معا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية على الخطاب الذي ألقاه من فوره.

اصطحب السيد جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية ، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب يلقيه السيد هوزي راموس – أورتا ، رئيس جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية.

اصطحب السيد هوزي راموس – أورتا، رئيس جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد هوزي راموس – أورتا، رئيس جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس راموس – أورتا (تكلم بالبرتغالية، والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): إنني إذ أخاطب هذه الهيئة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم إلى السيد كريم بأصدق وأحر التهاني بمناسبة انتخابه بجدارة لترؤس الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

نظرا لضيق الوقت ومراعاة للجميع، لن أتكلم لأكثر من ١٠ دقائق كي أشارككم بعض الحقائق والتأملات عن الحالة في بلادي وكذلك مواضيع مختارة عن الشواغل الإقليمية والدولية.

مما يشجع تيمور – ليشتي تنظيم الأمين العام للحدث الرفيع المستوى بشأن تغير المناخ الذي ستليه مفاوضات بشأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية في بالي. إن بلدان الشمال الصناعية تتحمل مسؤولية كبيرة عن الضرر الذي لحق بأنظمتنا البيئية الهشة. وينبغي لها، أكثر من أي طرف آخر، أن تعكس المسار وأن تقود الجهود الرامية إلى إنقاذ الأرض. ومع ذلك، نحن، في العالم الثالث، لا يمكننا أن نتهرب من مسؤولياتنا. فالانفجار السكاني والجهود التي نبذلها للّحاق بالشمال الغني تسهم جميعها في الضغوط التي تعاني منها أراضينا وغاباتنا وأنهرنا وبحيراتنا ومحيطاتنا. لذلك، فلنضع الكلام جانبا ولنعمل معا لمعالجة الدمار الهائل الذي ألحقناه بموئل البشرية المشترك.

أما فيما يتعلق بالوضع السياسي في تيمور – ليشتي، في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو من عام ٢٠٠٦، أي بعد أقل من خمس سنوات من نيل بلادي استقلالها التام، غرقنا في أول أزماتنا الكبيرة. واتفق رئيس الجمهورية آنذاك مع رئيس البرلمان الوطني ورئيس الوزراء على طلب مساعدة الأمم المتحدة العاجلة والتدخل السريع من البلدان الصديقة. وأود أن أؤكد من جديد على شكرنا الصادق للذين هرعوا لمساعدتنا في وقت الضيق. وسنظل ممتنين دائما لماليزيا

وأستراليا ونيوزيلندا، وكذلك البرتغال التي أرسلت سرية مجهزة تجهيزا كاملا من خيرة قواتها، الحرس الجمهوري الوطني. وأقر مجلس الأمن نشر بعثة متكاملة أي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي مع عنصر شرطة يتكون من ١ ٧٤٠ شرطيا. وكان نشر وحدة شرطة الأمم المتحدة بطيئا جدا، وهذا مفهوم، و لم تكتمل القوة المتوقعة إلا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

لقد أحرزنا تقدما ملموسا منذ تلك الأسابيع المظلمة في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦. وعقدت الانتخابات الرئاسية والتشريعية بين شهري نيسان/أبريل و حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وخلت معظم فترة الحملات الانتخابية من العنف وارتكب عدد قليل من المخالفات. وبالرغم من أننا نفخر بأن أجهزتنا قد أدارت العمليتين الانتخابيتين ، نقر أيضا بأن الدعم النشط من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، كان لا غنى عنه ومهما لتمكيننا من الاضطلاع بهذه المهمة المعقدة.

وفي حين أن الجميع قد رحب ترحيبا حارا بنتائج الانتخابات الرئاسية، بما في ذلك المرشح المهزوم، لم يحدث نفس الشيء عندما أُعلن عن حكومة جديدة في أعقاب الانتخابات التشريعية التي جرت في ٣٠ حزيران/يونيه. وفازت الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة، الحزب الحاكم سابقا، بأغلب الأصوات، لكنها كانت غير كافية لتشكل حكومة لوحدها؛ وبعد عدة أسابيع من ممارسة الضغط، لم تتمكن الجبهة من تكوين ائتلاف لتشكيل حكومة. ونجح تحالف برلماني معارض للجبهة تم تشكيله بعد الانتخابات ويتكون من أربعة أحزاب في ضمان ٣٧ مقعدا في البرلمان الجديد المكوّن من ٦٥ مقعدا وطُلب منه أن يشكل حكومة. ووقعت أعمال عنف في عدد من المناطق حيث تورطت فيها عناصر إنفاذ قانون محلية، بيد أن التدخل السريع من جانب شرطة الأمم المتحدة والقوة الدولية لتحقيق الاستقرار كان كفيلا بالسيطرة على الوضع بسرعة. واضطلعت قوتنا الدفاعية بدور بناء في المساعدة على إطفاء فتيل العنف. وأقدّر أيضا الدور الذي أدته قيادة الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة في ضبط عناصرها ذات الحماس الزائد.

وتمت استعادة القانون والنظام. لكن، هذا الهدوء النسبي الذي يسود البلاد لا يزال هشا ويعود بدرجة كبيرة إلى الدور الفعال الذي تضطلع به شرطة الأمم المتحدة والقوة الدولية لتحقيق الاستقرار وقوة دفاعنا. وسيبقى الأمر كذلك حتى تتم إعادة بناء قوة شرطتنا وتحويلها إلى قوة فعالة يعوّل عليها. وذلك سيستغرق من سنتين إلى خمس سنوات على الأقل. وأود أن أؤكد للجميع أن أبناء تيمور الشرقية، في الوقت ذاته، سيسعون إلى الحوار الوطني كي نتمكن من المصالحة وإبراء جراح الماضي.

(تكلم بالانكليزية)

أما فيما يتعلق بالوضع الاجتماعي في تيمور– ليشتي، فقد تسببت أزمة ٢٠٠٦ في أعمال نهب ودمار واسعة في العاصمة. ولقي ٣٠ شخصا حتفهم وجُرِح أكثر من ١٠٠ شخص وشُرد عشرات الآلاف. وبدأنا نتعافى ببطء. بيد أن عشرات الآلاف من الأشخاص لا يزالون يعيشون في مخيمات أوضاعها غير مستقرة في العاصمة ومناطق أخرى. وأعرب عن شكري للمجتمع الدولي والأمم المتحدة ووكالاتها ومنظمة الهجرة الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية على ما قدمته من مساعدات سخية وسريعة. وتتعهد الحكومة الجديدة بالتعاون مع الجميع لمعالجة حالة المشردين داخليا.

وألحقت الأمطار المتأخرة والفيضانات وآفة الجراد في العام الماضي ضررا كبير بقطاعنا الزراعي القائم على

الكفاف. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يكون هناك نقص حاد في الغذاء خلال الأشهر المقبلة. وتخطط الحكومة لشراء كميات كبيرة من المواد الغذائية من الأسواق الإقليمية لتعويض النقص في الغذاء.

وبما أن تيمور – ليشتي تنعم ببعض الثروات النفطية والغازية، فلا يمكنها أن تشكو من نقص الموارد المالية لتحسين اقتصادنا ورفع مستوى معيشة أبناء شعبنا. وبحسب تقرير صدر مؤخرا عن مصرف التنمية الآسيوي، سيشهد اقتصاد تيمور – ليشتي هذا العام نموا قويا بمعدل ٢٢ في المائة نتيجة للعائدات النفطية.

لكن كل هذا ليس كافيا لتحسين مستوى معيشة أفراد الشعب. ولا ينبغي للسواد الأعظم من الشعب الذي يعاني من الفقر لقرون أن ينتظر. وقد تعهدت أن أكون رئيسا للفقراء وأعتزم أن أكون أفضل المدافعين عنهم. وأعكف على وضع آلية سريعة بإشرافي لتوفير المساعدة المباشرة للأفراد أو الجماعات أو المناطق الريفية. والفكرة هي أنه ينبغي ألا يستغرق الأمر أكثر من ١٠ أيام عمل لاتخاذ قرار بشأن مشروع ما، وصرف القسط الأول من الهبة المقدمة. وبالترافق مع الاستثمارات العامة في البنية التحتية – الطرق، والجسور، والميناء والمطار – وفي قطاع الزراعة، ينبغي لتيمور – ليشتي أن تشهد، في المدى المتوسط، انخفاضا ملحوظا في البطالة وتراجعا في مستويات الفقر.

وفيما يتعلق بدور الأمم المتحدة، فنحن ندرك أن المجتمع الدولي يواجه عددا من الحالات الخطيرة حول العالم. في الشرق الأوسط، والصومال والسودان – دارفور، والعراق وأفغانستان. وهذا غيض من فيض بالنسبة للحالات التي تتجاوز بكثير خطورة الحالة في بلدي، والتي قد تكون ذات أهمية استراتيجية أكبر، وتكون لها تأثيرات أعمق على السلام الإقليمي والعالمي. ونأمل، مع إحراز تقدم في الحالة، أن تنظر لجنة بناء السلام في إدراج تيمور – ليشتي في جدول أعمالها كمتابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في بلدي.

وأنتقل الآن إلى قضايا حقوق الإنسان، وسيادة القانون والعدالة. فحين انتقلت السيادة إلى شعب تيمور – ليشتي في أيار/مايو ٢٠٠٢، لم يكن هناك أكثر من رسم وصفي – أي فكرة – لدولة ديمقراطية حديثة. فكان علينا أن نبني بلدنا من الصفر. لكننا، رغم فشلنا في مجالات عديدة، نجحنا في مجالات أخرى فقد نجحنا في عدم التخلي عن التزامنا الراسخ بحقوق الإنسان لدينا، وبسيادة القانون. فتيمور – ليشتي من البلدان القليلة جدا، التي صدّقت على جميع معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية السبع.

وهي تسعى إلى مقعد في مجلس حقوق الإنسان لفترة الولاية ٢٠٠٨-٢٠١١، وإننا سعداء وممتّنون بصورة خاصة لأن بلدانا عديدة أعربت حتى الآن عن دعمها لترشيحنا. وأود أن أطمئن الجميع على أن تيمور – ليشتي، بصفتها عضوا في المجلس، ستؤيد الحوار بشأن أوضاع حقوق الإنسان، وستعطي الأولوية لتعزيز الإجراءات المواضيعية، مشجعة التصديق على معاهدات حقوق الإنسان القائمة، وداعمة الآليات الوطنية والإقليمية لتلك الحقوق.

وفيما يلي، سأناقش موضوع اللجنة المعنية بالحقيقة والصداقة. ففي آب/أغسطس ٢٠٠٥، أطلق رئيسا تيمور – ليشتي وإندونيسيا سياسة وآلية طموحة لتقصي الحقيقة، كوسيلة لمعالجة آثار العنف الذي حدث عام ١٩٩٩، عندما افترق البلدان. وبينما كانت هناك بعض الدعوات إلى إنشاء محكمة دولية مخصصة لمحاكمة المسؤولين عن ذلك العنف، اختار قادة البلدين، بدل ذلك، صيغة وطنية ثنائية مستوحاة من عملية الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا. وكان هذا نهجا جديدا وفريدا لتقويم أخطاء الماضي، مع أنه أثار الكثير

من الانتقاد والمعارضة في أوساط معينة، باعتباره لم يكن مجرّبا.

وفيما يتعلق بالعلاقات الدولية والإقليمية، فإننا نوسّع ونوثّق علاقاتنا مع المنطقة وبقية العالم. فنحن عضو نشط في المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، ونسعى إلى عضوية كاملة في الرابطة. وبلدي مراقب نشيط في منتدى جزر المحيط الهادئ، وعضو في مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية.

وسأنتقل الآن إلى بعض المسائل الدولية التي تهم تيمور – ليشتي. ففيما يتعلق بالحالة في ميانمار، أود أن أقول إن تيمور – ليشتي، بصفتها بلدا في المنطقة، تتابع التطورات هناك بقلق واستياء عميقين. وبصفتنا بشرا وأصدقاء، فإننا متألمون حيال الأوضاع الاجتماعية والإنسانية والسياسية المتردية في ذلك البلد المجاور. وعلى قادة ميانمار ألاّ يواصلوا احتجاز داو أونغ سان سووكيي الحائزة على جائزة نوبل للسلام، واحتجاز البلد كله، رهينة لذهنية تعود إلى الحرب الباردة، وسياسات أدّت إلى استياء دولي، وخلّفت خرابا اقتصاديا في بلد محظي بموارد طبيعية جمة وشعب شديد الكبرياء.

وفيما يتصل بالانتشار النووي، تثني تيمور – ليشتي على المحادثات السداسية بشأن كوريا الشمالية، التي حققت بعض النتائج الإيجابية المتواضعة في إقناع ذلك البلد على التراجع عن بناء قدرته على صنع الأسلحة النووية. ويثبت ذلك النجاح المتواضع أن الدبلوماسية الصبورة يمكنها أن تحرز تقدما حتى في أكثر الصراعات استعصاء، حين تحدّد الأطراف المعنية اهتماما ومصلحة مشتركين.

ومن جهة أخرى، تشعر تيمور – ليشتي بقلق عميق حيال أجواء عدم الثقة والمواجهة فيما يتعلق بالحالة في إيران. فمن حق إيران أن تستكشف جميع الوسائل السلمية لاكتساب التكنولوجيا التي تجعلها أقل اعتمادا على المصادر غير المتجددة للطاقة. وما من أحد ينكر أن لإيران أو أية دولة أخرى الحق في ذلك. لكنه يجب على إيران أن تفعل المزيد للتعاون بشكل كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولطمأنة جيرانها وبقية العالم إلى أنها لا تسعى إلى امتلاك القدرة على صنع الأسلحة النووية.

إن آسيا هي المنطقة التي تحوي أكبر وجود نووي في العالم. ولا أرى أنه ينبغي لنا أن نكون فخورين بهذا الوضع. فالدمار المتبادل المؤكد – MAD – جنون حقا، كما يدل اختصار العبارة نفسه. فقد طور علماؤنا أعمال فرانكينشتاين الشريرة التي يمكنها أن تدمرنا جميعا تدميرا كاملا، إما عمدا، إذا وصلت الأسلحة إلى أيدي أطراف غير حكومية، وإما صدفة أو خطأ.

وفيما يتعلق بعقوبة الإعدام، فإن تيمور – ليشتي تشارك في مبادرة إقليمية شاملة تدعو إلى فرض حظر اختياري عليها. ونحن نعلم أن التوجه متواصل نحو إلغاء عقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم.

وعلى صعيد الحالة في دارفور، تحيي تيمور – ليشتي الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة وجميع المسؤولين الحكوميين والأفراد الذين بذلوا قصارى جهدهم لإنهاء معاناة الناس هناك – المعاناة المقرونة الآن بكارثة طبيعية. وفي خضم هذه المأساة، يمكننا أن نجد بعض العزاء والأمل، حيث نرى ملايين الناس حول العالم يجتازون حدود الأديان والثقافات، ويشاركوننا في التضامن مع ضحايا دارفور.

وأنتقل الآن إلى الحالة في فلسطين. فتيمور – ليشتي، بصفتها دولة مستقلة حديثا، وصديقة لإسرائيل، لا يمكنها أن تبقى غير مبالية بمعاناة الشعب الفلسطيني، الذي كان ضحية في العديد من المرات – ضحية لسياسات إسرائيل المتعنتة احتلالا وتمييزا، وضحية الاستغلال من القوى الإقليمية،

وضحية انقساماته الفصائلية وعنفه الذاتي. ومع أن تيمور – ليشتي لا تؤيد العديد من القرارات الأحادية الجانب المتخذة ضد إسرائيل، طوال السنين في مختلف هيئات الأمم المتحدة، فإن الحقائق الميدانية تظهر أن شعبا كاملا يعيش على شفير اليأس نتيجة عقود من الإذلال والعزل والعنف. وتيمور ليشتي تشارك بقية المجتمع الدولي في الدعوة إلى تنفيذ خارطة الطريق، المؤدية إلى الإنشاء الرسمي لدولة فلسطينية قابلة للبقاء.

وفيما يتصل بمسألة الصحراء الغربية، فإن تيمور – ليشتي تجد ما يشجعها، وهي تحيي المغرب وجبهة البوليساريو معا، على المحادثات الأخيرة التي جرت في لونغ آيلند، في ظل المساعي الحميدة للأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بحقوق السكان الأصليين، فمنذ أكثر من ٥٠٠ سنة مضت – وبعد فترة طويلة من قيام الملاحين والمكتشفين الصينيين بالدوران حول العالم – بدأ الملوك، والملاحون، والمبعوثون، والمغامرون والمرتزقة الأوروبيون الغزو الأوروبي للعالم. وجرى في هذه العملية قهر واستعمار عشرات الملايين من الناس؛ وجُمعت ثروات وأنشئت إمبراطوريات على حساب الشعوب التي اتصلوا بها؛ وجيء بأمراض جديدة إلى المستعمرات الجديدة؛ واقتلع الرق ١٠ ملايين نسمة على الأقل من القارة الأفريقية. ودمّرت حياة ملايين السكان الأصليين بفعل الحروب والأمراض. ومنح زوال هؤلاء وبقاء أراضيهم الحياة لأمم جدية كانت مغتربة عن مواطن ميلادها المقدسة. فجزيرة مانهاتن هذه نفسها، كانت ذات مرة وطنا مستقلا للسكان الأمريكيين الأصليين.

كل ذلك جزء من تاريخ العالم: تاريخ الغزو الأوروبي، بمجده ومأساته. وتيمور – ليشتي تحيي الجمعية العامة على اعتمادها أخيرا الإعلان المتعلق بحقوق السكان الأصليين (القرار ٦١/٢٩٥، المرفق). فهذا أقل ما يمكننا عمله لتقويم المظالم التي ارتكبت بحق بعض الحضارات السابقة في العالم.

وأنتقل الآن إلى مسألة إصلاح الأمم المتحدة. إذ ينبغي أن تبدأ المفاوضات بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن. وبدلا من السعي إلى إصلاحات جذرية، ربما نفضل اعتماد نهج تدريجي. فيجب توسيع المجلس تدريجا، ليشمل دولا كبرى مثل الهند، وإندونيسيا، واليابان، والبرازيل وجنوب أفريقيا وألمانيا. ومن جهة أخرى، من المستهجن أن تكون آسيا، التي تضم نصف سكان العالم تقريبا، ناقصة التمثيل بهذا الشكل الصارخ.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد خوسيه راموس هورتا، رئيس جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جكايا كريشو كيكويتي، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة.

اصطُحب السيد جكايا كريشو كيكويتي، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جكايا كريشو كيكويتي، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كيكويتي (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة السيد كريم بمناسبة انتخابه عن جدارة رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وبإمكانه أن يعول على دعم تنزانيا التام له وتعاونها معه أثناء اضطلاعه بولايته. كما أهنئ الرئيسة السابقة للجمعية، الشيخة هيا بن راشد آل – خليفة، على المهارة التي أدارت بها الدورة الحادية والستين.

ونهنئ أيضا السيد بان كي – مون على انتخابه بالإجماع الأمين العام الثامن للأمم المتحدة، مما يعتبر انعكاسا لسجله الدبلوماسي المتميز ونزاهته والتزامه بالدبلوماسية الدولية. وأشكره على الشرف الذي أسبغه على بلدي والثقة التي وضعها به بتعيينه أستاذة ودبلوماسية تنزانية مشهودا لها بالنجاح بمنصب نائب الأمين العام. وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ مرة أخرى السيدة آشا – روز مغيرو، على تعيينها في ذلك المنصب الرفيع. وأثق بأن هذا المزيج من اليقظة والزعامة المتفانية سيوجه هذه المؤسسة الهامة نحو قمم نجاح أعلى.

أود أن أعرب عن بالغ التقدير للأمين العام على قراره بعقد الحدث الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ قبل أربعة أيام. لقد أعطانا الاجتماع فرصة لمناقشة الأحوال الصحية لكوكبنا المشترك. وأعطانا الفرصة كذلك لتجديد التزامنا باتخاذ الخطوات الضرورية لتصحيح الأخطاء التي ارتكبناها. ومما لا جدال فيه أن تلك الأخطاء مصدرها الأنشطة البشرية ويمكن عزوها إليها في معظم الحالات.

من سوء الحظ أن أفريقيا ودولا جزرية صغيرة كثيرة تساهم بأقل قدر من غازات الدفيئة التي تتسبب في هذه الظاهرة، بينما يلحق بها أكبر قدر من الأذى من تغير المناخ. وتغير المناخ يمكن أن يلحق الضرر أيضا بقدراتنا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما أنه يهدد بمحو نتائج عدة عقود من الجهود الإنمائية.

وأود أن أشدد على أن الأعمال الجماعية الدولية حاسمة في تطوير استجابات فعالة للاحترار العالمي. والواقع أن عملية استعراض للنظر في إمكانية الحصول على التزام إضافي من الأطراف بموجب بروتوكول كيوتو فيما يتجاوز عام ٢٠١٢ أصبحت ملحة وضرورية. وتنزانيا تتعهد بالمشاركة بهمة في مؤتمر بالي.

ترحب تنزانيا بما تحقق مؤخرا ببلوغ معالم على طريق عملية إصلاح الأمم المتحدة، وتحديدا، تأسيس لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان والصندوق المركزي للاستجابة الطارئة. ونولي أهمية كبرى لهذه المبادرات الجديدة، ونود أن نساهم في نجاحها.

في التقرير الذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بعنوان ''توحيد الأداء''، قدم الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة توصيات قيّمة، بما فيها نظام ''أمم متحدة واحدة'' على صعيد القطر. ونحن في تنزانيا نؤمن بأن جدول أعمال التنسيق الإنمائي يتعزز إلى أقصى حد عندما يكون لدينا برنامج واحد، وإطار ميزانية واحد، ورئيس واحد، ومكتب واحد على صعيد القطر. وتنزانيا يسرها أن تكون من بين البلدان التجريبية الثمانية لمبادرة ''أمم متحدة واحدة''. إن مبادرة الأمم المتحدة الواحدة هي التطور المنطقي من إطار عمل المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، وهو إطار متطابق تماما مع أولوياتنا الوطنية. وإن أوجه الكفاءة المتوقع أن تتحقق في تقديم المعونة من خلال مبادرة ''الأمم المتحدة الواحدة'' ستساهم بالتأكيد في تحسين قدرتنا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وإنني أهيب بالدول الأعضاء أن تعطي منظمتنا، منظمة الأمم المتحدة، الموارد التي تحتاج إليها لتنفيذ هذا المشروع التحريري. إن المشروع يجب ألا يفشل بسبب الافتقار إلى الموارد. كما أحث مؤسسات بريتون وودز أن تنظر إلى هذه المبادرة باهتمام مخلص فتشارك في الجهود الرامية إلى تحقيق أهدافها.

الحاجة إلى جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلية مطلب قديم العهد نتشاطره جميعا. نحن بحاجة إلى الانتقال من الخطب الرنانة والشروع في العمل. والوقت الأنسب هو الآن. وتود تنزانيا أن تطمئن عضوية الأمم المتحدة قاطبة على دعمنا المخلص وتعاوننا في هذه العملية.

لقد قطعنا نصف المدة تقريبا حتى عام ٢٠١٥، المدة المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أننا لم نبلغ منتصف المسافة إلى الغايات التي حددها مؤتمر قمة الألفية عام ٢٠٠٠. وإننا نجد أنفسنا في هذا الوضع التعس لأن الموارد الإضافية المتوقعة والموعود بها من البلدان المتقدمة النمو لم تصل إلينا. وأحث هذه الجمعية على تجديد النداء إلى الأمم المتقدمة النمو بأن تفي بوعودها.

في هذا الصدد، نرحب بالمبادرة التي نصحنا بها رئيس الوزراء النرويجي، السيد ينس ستولتنبرغ، بشن حملة عالمية لحشد الموارد لتحقيق الهدف ٤، الخاص بخفض معدلات وفيات الرضع، والهدف ٥، الخاص بخفض معدلات وفيات الأمهات. إن تنزانيا تدعم هذا الجهد، ومن دواعي سرورنا أن نكون مرتبطين به. وإنني أناشد كل الأعضاء أن يدعموا المبادرة. ويحدونا الأمل أن تحظى الحملة بدعم الأمم المتقدمة النمو، بتقديم الموارد اللازمة لها.

وعلى نفس المنوال نثني على الأمين العام بان كي - مون على تشكيله الفريق التوجيهي المعني بأفريقيا والأهداف الإنمائية للألفية. إن أفريقيا تشعر بسعادة غامرة لذلك، وإننا نثق بأن الفريق سيعطي قوة دافعة بمساعدة أفريقيا على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

كما نرحب بالقرار التاريخي الذي اتخذه رئيس الجمعية العامة بعقد قمة استثنائية للقادة، لمناقشة الأهداف الإنمائية للألفية أثناء هذه الدورة. إننا ندعم هذا القرار الحكيم من رئيسنا، لأننا نؤمن بأنه سيوفر الزخم المطلوب للإنجاز الحسن التوقيت للأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. وإن تنزانيا تتعهد بالمشاركة بحماس في ذلك الاجتماع الهام.

إننا نشعر بالفرح من التقدم الهائل الذي تم تحقيقه في بوروندي. إن السلام استُعيد، والحياة عادت إلى مجراها الطبيعي. وتنزانيا ستواصل العمل مع المنطقة ومع جنوب أفريقيا لكفالة أن يوضع موضع التنفيذ الكامل اتفاق السلام الموقّع بين الحكومة البوروندية والجماعة المتمردة - حزب تحرير شعب هوتو - قوات التحرير الوطنية.

ويساورنا القلق من التقلب الذي تتسم به الحالة في شمال كيفو. ويحدونا الأمل أن تسود الحكمة بين الأطراف المعنية لإعطاء السلام فرصة. إن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية يستحق أن ينعم بالسلام؛ ولقد طال توقه إلى السلام كثيرا. ونحن في تنزانيا نعد بأن نضطلع بأي دور يكون مطلوبا منا.

وبعد استعادة السلام في بوروندي وفي أجزاء عديدة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتعين علينا نحن أعضاء المجتمع الدولي أن نشجع ونساعد اللاجئين على العودة إلى بلدانهم. وذلك هو ما تفعله اللجنتان الثلاثيتان المؤلفتان من تنزانيا ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والبلدين المعنيين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد دأبت لجنتانا المشتركتان على تشجيع اللاجئين على العودة إلى أوطانهم طواعية، وما فتئنا نقدم المساعدة للاجئين الذين وافقوا. إن النتائج مشجعة، لكن

الأمور يمكن أن تكون أفضل. وإذا صدرت كلمة تشجيع من المنظمة، فإنها ستترك تأثيرا كبيرا.

تنزانيا تؤمن بأن عودة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية، بعد استعادة السلام، حق سيادي لا يجوز إنكاره. كما أنها الشهادة النهائية على السلام المحقق، وكذلك الضامن لذلك السلام. فليس من الإنصاف – ليس من الصواب – أن يظل الناس يعيشون في مخيمات اللاجئين بعد استعادة السلام في بلدانهم الأصلية.

التقدم المتحقق حاليا في دارفور يعطينا الأمل. وإن اعتماد مجلس الأمن القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) بنشر قوة مختلطة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وتجدد الحوار السياسي بين الأطراف في الصراع، يبشران بالخير لعملية السلام المعطلة وللأزمة الإنسانية التي لا تزال لسوء الحظ مستمرة. وإن تنزانيا تعرب عن استحسانها للشراكة الفريدة التي تطورت بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وإننا نقف على أهبة الاستعداد للمساهمة بقوات في القوة المختلطة.

لقد شعرنا بالاطمئنان من التطورات الأخيرة فيما يتعلق بالحوار السياسي الداخلي في الصومال. ونشعر بسرور مماثل تجاه الاهتمام المبدى تجاه الصومال من قبل مجلس الأمن والأمين العام. ونرحب بقرار مجلس الأمن الأخير، القرار ١٧٧٢ (٢٠٠٧)، الذي يؤيد العملية السياسية في الصومال، ودور بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. إننا نثني على مساهمة أوغندا بحفظة السلام المرابطين في الصومال، وبالعمل الجيد الذي اضطلعوا به حتى الآن. وإن تنزانيا، بصفتها عضوا في فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال، تعد بمواصلة العمل الحثيث، وتتعهد بالمساهمة في تدريب الجيش الصومالي.

الأمم المتحدة يجب أن تُبقي على درجة اهتمامها بمسألة الصحراء الغربية. وتنزانيا تؤكد من جديد دعمها للحق غير القابل للتصرف للشعب الصحراوي في أن يقرر ويختار طريق المضي قدما. ونحث الأمم المتحدة على تكثيف جهودها لإيجاد حل مشرف عادل للمسألة القديمة العهد هذه من مسائل تصفية الاستعمار.

الأزمة داخل الأراضي الفلسطينية أزمة يؤسف لها؛ وهي مبعث قلق شديد للكثيرين منا. وتنزانيا تظل مؤازرة للجهود الهادفة إلى قيام دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان في سلام جنبا إلى جنب. وهذا، برأينا، يقدم أفضل الأمل لسلام مستدام في المنطقة. ونستحسن ونرحب بالاهتمام الدولي المتجدد والجهود المبذولة تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ختاما، تود تنزانيا أن تؤكد إيمانها والتزامها بتعددية الأطراف وبالأمم المتحدة. وبوسع الجمعية أن تعول على دعم تنزانيا المتواصل لهذه المنظمة وللمُثل العليا التي ترفع لواءها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد جكايا كريشو كيكويتي، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ليونيل فرنانديز رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الجمهورية الدومينيكية.

اصطُحب السيد ليونيل فرنانديز رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ليونيل فرناندیز رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فرناندیز رينا (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن حكومة الجمهورية الدومينيكية وشعبها، يسعدني أن أتقدم بأحر تهانئنا للسيد سرجان كريم، سفير جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، بمناسبة انتخابه مؤخرا رئيسا للجمعية العامة. ونود أن ننتهز هذه الفرصة أيضا للإعراب عن تحياتنا لأعضاء الجمعية العامة.

أثناء السنوات الأربع التي أعقبت مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠، مرت الجمهورية الدومينيكية بأزمة انخفضت فيها قيمة عملتنا النقدية الوطنية ١٠٠ في المائة. واضطرت طبقتنا العاملة إلى مضاعفة جهودها للحفاظ على قدرتها للوفاء باحتياجاتها المعيشية الأساسية. وقد انتشر بشكل ملحوظ تهريب المخدرات وارتفع مستوى الجريمة ارتفاعا كبيرا، وتدنت مصداقيتنا على الصعيد العالمي. واستنادا إلى إحصائيات البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تدهورت أوضاع أكثر من ١,٥ مليون فرد من مجموع الـ ٩ ملايين دومينيكي إلى أدنى مستويات الفقر. لقد واجهنا في ذلك الحين واحدة من أسوأ الأزمات المفجعة في التاريخ المعاصر للجمهورية الدومينيكية.

ومنذ أن تسلّمنا مقاليد الحكم في عام ٢٠٠٤، تمكّنت الجمهورية الدومينيكية من استرداد ثقة المستثمرين ورجال الأعمال. وتمكّنا من تحريك النمو الاقتصادي من جديد. وتمكّنا من تخفيض التضخم. ونجحنا في زيادة فرص العمل وتحسين الظروف الاجتماعية ونوعية الحياة لشعبنا الدومينيكي.

ولكن منذ اللحظة التي بدأنا فيها العمل بدأت تظهر، مثل العنقاء ترتفع من بين رماد محرقتها – بدأت تظهر صورة دولية قاتمة تهدد بتعتيم آفاق نمونا المستقبلي. وفي الأسابيع الأخيرة، على سبيل المثال، بلغت أسعار النفط في الأسواق الدولية مستويات لم يسبق لها مثيل، وإن التوقعات تشير إلى استمرار الزيادات في الأسعار. وهذه الزيادات تمسك بقبضتها الخانقة على عنق اقتصاداتنا.

وبالمثل، حدث في الآونة الأخيرة، نتيجة التغيرات التي طرأت على المسرح الدولي، أن الشركات العاملة في المنطقة الحرة في الجمهورية الدومينيكية، إلى جانب تلك العاملة في المكسيك وأمريكا الوسطى، بدأت تخسر ميزتها التنافسية مع البلدان الآسيوية. وهذا التراجع في القدرة التنافسية تسبب في خسارة فرص العمل والركود الإنتاجي ونقص في الاستثمارات الجديدة.

علاوة على ذلك، وبينما يشهد سعر النفط ارتفاعا، وبينما تعاني أسعار السلع في الاقتصاد العالمي من التقلب، فإننا نجد أنفسنا نتضرر أيضا بصورة غير متوقعة بسبب الارتفاع في أسعار الأغذية. وعلى حين غرة تفاجئنا الأنباء بأن سعر اللبن قد زاد في الأسواق الدولية بسبب إلغاء معونات دعم الصادرات في أوروبا. وحدث نفس الشيء، مع اختلاف الأسباب، في حالة تكلفة الذرة وفول الصويا والقمح وغيرها من المنتجات التي تؤلف الغذاء الرئيسي للأسرة. ونظرا لارتفاع أسعار هذه المنتجات، فقد ارتفعت أيضا تكلفة الدجاج والديوك الرومية والخبز والبيض.

وستقدرون أننا نواجه حالة خطيرة يمكن أن تفضي بشعبنا إلى انتشار المجاعة، وبالتالي إلى الهبوط في هوة الفقر المدقع. وقد أدت هذه العوامل إلى حلقة مفرغة آخذة في الانتشار في أرجاء دورة الغذاء العالمية، في حين لا يزال المنتجون في أقوى البلدان يتمتعون بالمعونة رغم الدعوة إلى

حرية التجارة. وكمثال على ذلك، مع أن المزارع في الولايات المتحدة يمكنه الحصول على أحدث معدات الزراعة وأحدث المنشآت والموظفين ذوي الكفاءة التكنولوجية، فهذا المزارع ذاته يتلقى أيضا معونات دعم حكومية قدرها نحو ٧٥٠ ٠٠٠ دولار في العام. علاوة على ذلك، قد لا تتجاوز تكلفة رطل الذرة الذي ينتجه هذا المزارع ٧ سنتات.

وفي الوقت نفسه، يناضل فيلكس دافيد غارثيا بينيا، وهو أيضا من مزارعي الذرة وينتمي لرابطة المزارعين في سان خوان دي لا ما غوانا بالجزء الجنوبي من الجمهورية الدومينيكية قرب خط الحدود مع هايتي، بمفرده لكي يقيم أوده ويحيا حياة كريمة. فمعداته الزراعية عفا عليها الزمن. وجراره ينفث سحبا من الدخان كل صباح حين يحاول إدارته. ومنشآته متهالكة. وهو لا يتلقى أي معونات دعم حكومية لأن الحكومة لا يسمح وضعها المالي بمساعدته، ومن ثم فتكلفة إنتاجه ١٢ سنتا للرطل من الذرة، أي ضعف تكلفة إنتاج مزارع الولايات المتحدة المتمتع بالدعم تقريبا. وحين سألنا فيلكس كيف يمكننا، كحكومة، مساعدته قال ”لا أريد شيئا. كل ما أريده هو تجارة نزيهة لكي أتمكن من بيع محصولي من الذرة“.

الواقع أن تحديات العولمة تحدث تأثيرا ملحوظا على البلدان من قبيل الجمهورية الدومينيكية. وما نمر به الآن هو سمة الترابط في اتجاهات التجارة الدولية الحالية. فما يبدو حدثا بعيدا أو نائيا، يكون له، رغم بُعده، وقع مباشر على الحياة اليومية لشعوبنا.

وفي تغير المناخ مثال آخر يصور الترابط الذي لا يمكن إنكاره بين جميع الدول على سطح الأرض. وليس هذا موضوعا جديدا على هذه المنظمة، ولكننا نجد أنفسنا مع كل عام أقرب إلى الكوارث التي تنبأنا بها.

ونحن في الجمهورية الدومينيكية نشهد بالفعل تأثير تغير المناخ من أوجه مختلفة: الزيادة في تقلبات وتواتر السيول وحالات الجفاف والعواصف التي تدمر نظامنا البيئي وتنوعنا الحيوي وبنيتنا التحتية. ونعاني أيضا من زيادة تآكل السواحل وفقدان الشواطئ، فضلا عن تواتر ابيضاض شُعبنا المرجانية، مما يقلل من تنوعنا الحيوي البحري ويجعل السياحة أقل جاذبية.

وبالنظر إلى كل هذه التحديات التي تفرضها العولمة، يتساءل بلد مثل الجمهورية الدومينيكية أين هو التضامن الدولي، وأين التعاون بين الشعوب، وكيف سنتضافر للتصدي لكل هذه التحديات، التي تؤثر على معظم سكان العالم.

وحقيقة الأمر هي أنه لا يمكن أن يوجد تضامن حين يوجد في العالم من يسعون لتكديس الثروة بينما يعاني الآخرون. ولا يمكن أن يوجد تعاون حين يوجد أشخاص لا يفكرون إلا في إدارة الأعمال بدون مراعاة لآلام ومعاناة الآخرين.

وقد أُنشئت منظومة الأمم المتحدة لتشجيع التضامن والتعاون، ومن الإنصاف المحض الاعتراف بأنه لا توجد منظمة أخرى على الصعيد العالمي تتمتع بمكانة هذه المنظمة العالمية ومقدرتها ومهنية أعضائها. غير أن هذا المنتدى الإنساني العظيم، الذي أُنشئ بعد التضحيات الهائلة التي بُذلت في الحرب العالمية الثانية، يجب أيضا أن يصلح من شأنه إذا كان يعتزم الوفاء بالمثل العليا التي ألهمت إنشاءه، على النحو الذي تجسد في الميثاق في مؤتمر سان فرانسيسكو.

ذلك أن الهيكل الحالي للأمم المتحدة لم يعد ملائما للعصر. فهذا الهيكل ما زال نتاجا لفترة الحرب الباردة برغم أن البشرية اليوم قد تجاوزت تلك الفترة التي كانت

جميع الأحداث الهامة فيها تحدد بفعل المنافسة بين الدولتين العظميين.

أما الآن، في القرن الحادي والعشرين، فنحن في الجمهورية الدومينيكية لا نفهم حقا لماذا يجب أن يكون رئيس البنك الدولي أمريكيا، والمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي أوروبيا، ولماذا تُناط مسؤولية اتخاذ القرارات العالمية الكبرى بخمسة بلدان فقط.

إن الجمهورية الدومينيكية، بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، تطمح في الحصول على مقعد عضوية غير دائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وسنحاول جاهدين في هذا المنصب أن نكون صوتا لصالح الضعفاء، المحرومين من الحماية أو المأوى، المنبوذين في العالم. هذا مطمحنا الوحيد. وستحترم الجمهورية الدومينيكية بمسؤولية واقتناع وإصرار القيم والمبادئ التي تعهدت المنظمة بتمثيلها، حتى تكون نبراسا للسلام والكرامة الإنسانية وللتعايش المتحضر لكل سكان كوكب الأرض.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية الدومينيكية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد ليونيل فرنانديس رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد رامغولام (موريشيوس).

خطاب السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غينيا الاستوائية.

اصطُحب السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أوبيانغ نغويما مباسوغو (تكلم بالإسبانية): باسم جمهورية غينيا الاستوائية، أود أن أشارك المتكلمين السابقين في التعبير عن دعمنا وتهنئتنا لسعادة السيد سرجان كريم، ممثل جمهورية مقدونيا، على انتخابه لترؤس مناقشات الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، وإننا نهنئه لأن بلده مثال للحرية والديمقراطية، ولأن الأمم المتحدة ترى أن المساواة السيادية بين الدول – صغيرة كانت أم كبيرة – هي مبدأ احترام للكرامة، والعدالة والمساواة والسلام في جميع أنحاء العالم. ونحن مقتنعون بأن الجمعية، بقيادته البعيدة النظر، ستكفل مراعاة تلك المبادئ واحترامها من الجميع.

كما أننا نهنئ سلفه، سعادة السيدة هيا راشد آل خليفة، ممثلة البحرين، رئيسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، على مهارتها السياسية العظيمة في خدمة مصالح المجتمع الدولي، فيما تسود العالم الحروب، وصراعات المصالح والكوارث الطبيعية.

وبالإضافة إلى ذلك، نحيي العمل الجدير بالثناء الذي يقوم به الأمين العام، سعادة السيد بان كي – مون، الذي يستحق دعمنا الكامل، لكي يكون تدخل الأمم المتحدة فعالا في الصراعات والحالات التي تهدد سلام الدول واستقرارها ورفاهها.

وإذ تشارك غينيا الاستوائية في الدورة الحالية للجمعية العامة، يساورها الشك بشأن جهود الأمم المتحدة،

الغارقة في حلقة مفرغة من الإعلانات الجيدة للمبادئ والتعريفات التقنية والعلمية، الناجمة عن دوافع أخلاقية، لكنها في النهاية تفشل في تحقيق أهداف السلام، والأمن، والتنمية ورفاه الإنسانية، التي أوحت بإنشاء هذه المنظمة العالمية.

وفي الحقيقة، إننا، على الرغم من القرارات الوقائية العديدة، نركز مداولات هذه السنة على تدهور الغلاف الجوي، الذي يشكل تهديدا للبشرية بسبب التجارب النووية؛ وانتشار الصناعات الكيميائية لأغراض عسكرية تدمر العناصر الأساسية للبيئة؛ واستخدام الأسلحة الكيميائية وأسلحة الدمار الشامل في الصراعات المسلحة؛ والاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية غير المتجددة؛ الذي يدمر النظم الإيكولوجية – وهي أنشطة لا تسعى إلى الخير العام للبشرية، ولكنها أدت إلى دمار طبقة الأوزون، وانهيار عناصر توازن الغلاف الجوي للكوكب. وهذا دليل واضح على أن قراراتنا يتم تجاهلها. وإن لم تكن أمواج تسونامي نتيجة تجربة نووية، فإنها، بالضرورة، عاقبة هذا التدهور للغلاف الجوي، الذي زاد الآن عدد الفيضانات، والأعاصير، والحرائق، والزوابع، والزلازل وانفجار البراكين في جميع أنحاء العالم.

لكن الأمم المتحدة نفذت، طوال أكثر من ٢٠ سنة، مبادرات جديرة بالثناء، للحد من الإنفاق على هذه الأنشطة، ولاستخدام الفائض على التنمية في أفقر البلدان. وعلى الرغم من ذلك، لم تكن هناك استجابة من البلدان التي تملك هذه الصناعات، ولم تصدّق بعد كل الدول الأعضاء في المنظمة على بروتوكول كيوتو نفسه – الذي يجبر الدول على الحد من انبعاثات الغازات الضارة.

وتعتقد غينيا الاستوائية أنه تجب معالجة ظاهرة تغير المناخ من جانب الأمم المتحدة، بالحدة نفسها التي تُعالج بها حاليا المسائل التي تشمل الديمقراطية، وحقوق الإنسان وخطر الإرهاب، بين مسائل أخرى.

ومن الصحيح القول إن حالة تغير المناخ تشكل تحديا لجميع الدول، لأن آثارها ضارة للجميع. لكنه لا يمكننا أن نتجاهل أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق أولئك الذين طوروا، لمصالحهم الخاصة، التكنولوجيات التي تدمر طبقة الأوزون. وبلدان الغابات الاستوائية في حوض الكونغو في أفريقيا وحوض الأمازون في أمريكا الجنوبية لا يمكنها الاستفادة من مواردها الحرجية، لأنه يجب عليها أن تسهم في المحافظة على النظم الإيكولوجية التي تسهم في صيانة طبقة الأوزون. إلا أنه ليست هناك سياسات تعويضية لتلافي أزمة الموارد الاقتصادية القائمة بين الشعوب المتضررة.

وحكومتي الآن ملتزمة، وفقا لروح بروتوكول كيوتو، بتحويل الغاز المنتج من حقول النفط لدى بلدي وجيرانها إلى غاز مُسال لمصلحة البشرية. لكن غينيا الاستوائية لا يمكنها أن تستفيد من الأرصدة المقدمة من المؤسسات والهيئات المالية الدولية، لأننا مصنفون بلدا متوسط الدخل، مع أنه من المعلوم أننا لم ننتج النفط إلا منذ عشر سنوات، ولم تكن لدينا يوما أي بنية تحتية إنمائية.

ويصبح شكنا أعظم حين ننظر في مشكلة التمويل الإنمائي للبلدان الأقل نموا. ففي رأينا أنه ليست هناك سياسة تعاون ثنائية أو متعددة الأطراف أثبتت قدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية من التمويل الإنمائي للبلدان الفقيرة. وبسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية، فإن كل شيء يختزل إلى عوامل ومتطلبات تتعلق بشروط سياسية لا يمكن الوفاء بها من جانب البلدان التي تسعى لتحقيق تنميتها. وفي ذلك الصدد، لا تعلم غينيا الاستوائية عن مصير نسبة الـ ٠,٧ في المائة – وهي مبلغ ضئيل – التي كان يتعين على البلدان

المتقدمة النمو أن تمنحها من ناتجها المحلي الإجمالي لتمويل أقل البلدان نموا.

كما أن الدائنين لم يرحبوا بمسألة إلغاء الديون الخارجية لأقل البلدان نموا وفوائد هذه الديون، بالرغم من التزاماتهم تاريخية. وأظهرت تجربتنا خلال العديد من الأعوام أن غينيا الاستوائية لا يمكن أن تتطور إن لم تكن لديها إمكانياتها الذاتية وإن لم تتحمل المسؤولية الرئيسية عن هذا التطور.

وبالتالي، وحالما تم اكتشاف الموارد النفطية، نظمت الحكومة، في عام ١٩٩٧، المؤتمر الاقتصادي الوطني الأول بغية التخطيط للاستخدام الأفضل لهذه الموارد في الأجل القصير والمتوسط والطويل. وتم تنفيذ البرنامج الذي اعتمد بطريقة مرضية للشعب وللحكومة. والآن يمكننا أن ننظم المؤتمر الاقتصادي الوطني الثاني، بغية التخطيط لتنمية البلد من أجل إنشاء اقتصاد مستدام. ومن هذه المنصة، نود أن ندعو هيئات منظومة الأمم المتحدة والحكومات الصديقة والمؤسسات الاقتصادية الدولية إلى المشاركة في هذا المؤتمر الذي يعقد في غينيا الاستوائية في الأسبوعين الأولين من تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام، بغية مساعدتنا بتبادل تجاربها.

و لم تتعرض البشرية للتهديد والخوف جراء الإرهاب في أي وقت مضي مثلما تعرضت خلال هذا العقد الأخير. وكان الإرهاب يعرف بأنه عملية لتسوية الحسابات من خلال الوسائل العنيفة من جانب الذي يشعرون بالعجز عن استيفاء مطالباهم من خلال العمليات القانونية والديمقراطية. وبلغ الآن أبعادا مختلفة لا تتمسك بالمطالبات الشرعية ، ولا توجه آثارها ضد الأشخاص والمؤسسات المطالبة برد الحقوق وحدها. فأي بلد ثالث يمكن أن يصبح ضحية للإرهاب اليوم، وكأنه بلد يمكن أن يرفع ضده المطلب.

والنتيجة اليوم هي أن الإرهاب يشكل تهديدا للبشرية. وهو ينتهك الحريات الفردية والجماعية ويعوق ممارسة الديمقراطية و ينتهك السلام والأمن في الدول ويقف في طريق تطور الشعوب. وعلى جميع بلدان العالم التي تحب السلام والعدل والحرية واجب والتزام بمكافحة هذه الظاهرة التي تمثل شكلا من أشكال انحدار النوع البشري.

ومع ذلك يبدو أن ثمة ميلا إلى تجاهل ظاهرة أخرى مماثلة، هي بالتحديد، استخدام المرتزقة، تلك الممارسة المتعلقة باللجوء إلى القوة لزعزعة استقرار الأنظمة السياسية الشرعية لأي سبب من الأسباب. وفي الحالة المتعلقة بجمهورية غينيا الاستوائية، ظهر جليا أن عمليات غزو جماعات المرتزقة لبلدنا في عام ٢٠٠٤ كانت عمليات منظمة من أجل الحصول على النفط. والعقول المدبرة لتلك العمليات، التي تم التعرف عليها بوضوح، هم قادة حكومات دول أعضاء في الأمم المتحدة. ومنذ أن تكشفت تلك الحقائق وأدانتها حكومتي، لم نتلق أي رد فعل رافض من دول أعضاء معينة في الأمم المتحدة أو بلدان صديقة ينتقد الحواجز التي أقيمت أمام تقديم المسؤولين عن تلك العملية إلى العدالة، وهو أمر يعني أن هذه البلدان ربما كانت ستشعر بالسرور لو نجح الغزو ضد بلدي، مع ما يترتب عليه من نتائج مفجعة.

وإذا أردنا أن نكافح الإرهاب واستخدام المرتزقة، يلزمنا أن نعتمد على نظم أمنية داخلية متطورة بشكل جيد وعلى تبادل المعلومات بين الدول. وعلينا أن نكون مخلصين وأن نبدي التضامن مع مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وحل المسائل الخلافية بالوسائل السلمية ومنح الأولوية للحوار والتشاور والتسامح. وعلينا أن ندين بشدة أي عمل من أعمال الإرهاب والتخويف وزعزعة استقرار الدول، وأن نتخذ إجراءات للتضامن ضد تلك الأعمال، لأنها تهدد سيادة الدول والإرادة الحرة للشعوب.

وأخيرا، إذا كنا ننظر إلى إجراء إصلاح للأمم المتحدة اليوم، فلأن الأهداف التي تدعم مبادئ هذه المنظمة العالمية ذاتها يجري انتهاكها بشكل مستمر. لقد مرت الأمم المتحدة بالعديد من التغييرات: من منظمة تتطلع إلى التوصل إلى توافق آراء عالمي إلى منظمة مؤلفة من كتل للمصالح؛ ومن منظمة ذات أهداف عالمية من أجل تحقيق رفاه البشرية إلى منظمة للقوي ضد الضعيف. إن السبب في استخدام حق النقض في مجلس الأمن اليوم ليس هو ضرورة منع إساءة استخدام القوة من جانب البعض ضد البشرية بقدر ما هو توق إلى الدفاع عن المصالح الحزبية للجماعات أو الأفراد. ولذا، بالرغم من أن استخدام حق النقض في مجلس الأمن لا يعني أي شيء اليوم لأن القرارات لا تراعى كثيرا، فإن لدى أفريقيا أيضا مصالحها الخاصة لتدافع عنها. ومن هنا نريد أن يمنح حق النقض للقارة وليست لدولة، لأن تلك القارة تمثل ثلث البشرية.

إن مستقبل البشرية بين أيدينا. ولا بد أن نشعر جميعا بأننا ملتزمون بالتصدي لتحديات زماننا بحيث يمكن أن تصبح التحديات الجديدة آمالا جديدة للأشخاص. وليوجهنا الله في مداولاتنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن اشكر رئيس جمهورية غينيا الاستوائية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أوسكار برغر بيردومو، رئيس جمهورية غواتيمالا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أوسكار برغر بيردومو، رئيس جمهورية غواتيمالا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس بيردومو (تكلم بالإسبانية): قبل أسبوعين، أطلقت عملية انتخابية في غواتيمالا ستنتهي في ١٤ كانون الثاني/يناير، وحينذاك سيشرفني أن أخلع وشاح الرئاسة على الشخص الذي ينتخبه شعبي بطريقة ديمقراطية. وسيكون لذلك الحدث نتيجتان: أولا، سوف تتعزز الديمقراطية التمثيلية في غواتيمالا على أساس عملية انتخابية يصفها حتى المراقبون الدوليون بأنها كانت مرضية للغاية.

ثانيا، هذه آخر مرة أقف فيها أمام الجمعية العامة، وهي مناسبة أغتنمها لكي أؤكد دعمي للأمم المتحدة ولكي أهنئ الأمين العام الجديد، السيد بان كي - مون، والرئيسة السابقة للجمعية العامة، الشيخة هيا راشد آل خليفة والرئيس الجديد، السيد سرجيان كريم.

وإذ لم يتبق إلا أشهرا قليلة على انتقال السلطة في غواتيمالا، أود أن أقدم سردا موجزا للإنجازات الرئيسية لإدارتي، في إطار ما نعتبره فترة تاريخية تكللت بالنجاح، على الرغم من المشاكل التي ما زالت تحيط بنا. وبعد التغلب على صراع داخلي دام أربعة عقود طويلة، فإن هذه القصة تعبر عن النجاح، ليس لغواتيمالا فحسب، بل أيضا للأمم المتحدة، تلك المنظمة وثيقة الصلة باتفاقيات السلام التي توصلنا إليها. وتلك الاتفاقيات بالذات تتضمن أهدافنا الرئيسية، أي تعزيز المؤسسات الديمقراطية للدولة، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان وبناء دولة متعددة الثقافات والأعراق واللغات.

واسمحوا لي أن أعرض بعض إنجازات العام المنصرم. أولا، كان أحد نجاحات إدارتنا تحسين نوعية الإدارة العامة من خلال إنشاء المؤسسات العامة وتعزيزها، وصياغة

سياسات برنامجية متسقة ومشفوعة بإجراءات محددة، وفي كثير من الأحيان بتشريعات منقحة. وقد يكون عملا مضنيا أن أعدد المجالات التي تم تحديثها، بما في ذلك مجالات متنوعة، كالأمن الغذائي، وقطاع الطاقة، واللامركزية الإدارية والمالية، والإدارة الحكومية، وإدارة الإيرادات، والاتجار بالأشخاص، ومساعدة المهاجرين – والموضوع الأخير يمثل شاغلا رئيسيا لنا.

وفي الوقت ذاته، أحرزنا تقدما في تعزيز وإنشاء آليات ديمقراطية جديدة لمراقبة المؤسسات، الأمر الذي عزز توجيه الوزارات وأدى إلى تحسين الإدارة القائمة على أساس النتائج، وبموازاة ذلك تم دمج الأهداف السياسية الرئيسية في التخطيط والميزانية. وفي هذا السياق، أقمنا دولة يخضع فيها الأنفاق العام والمناقصات لمراقبة المجتمع المدني. ومن خلال وضع برنامج ''غواتيكومبراس'' وجعله إلزاميا في القطاع العام، فقد رسخنا الالتزام بالعمل بشفافية في كل مجالات العمل الحكومي.

ثانيا، خلال السنوات الأربع الماضية، تمكنا من تحقيق الانتعاش الاقتصادي في إطار من الاستقرار المالي الراسخ. وقد تجاوز معدل النمو نسبة ٣,٥ في المائة في فترة الميزانية للسنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بتحقيق نسبة ٥ في المائة في عام ٢٠٠٦ و ٥,٦ في عام ٢٠٠٧. وانخفض مؤشر الفقر العام خمس نقاط مئوية في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦، بحيث انخفضت نسبة الفقراء من ٥٦ في المائة من مجموع السكان في عام ٢٠٠٠ إلى ٥١ في المائة في عام ٢٠٠٦. ونحن نقر بأن هذه النسبة ما زالت مرتفعة بشكل غير مقبول، ولكن تحقيق ذلك الانخفاض يجب أن يلهمنا باستمرار الكفاح لكي نحقق في غواتيمالا هدفا رئيسيا من أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. ولذلك، أعيد توجيه السياسة العامة بشكل كامل نحو التنمية الريفية، حيث يتركز أكبر قدر من التخلف والفقر.

إن أحد مصادر الدينامية المتزايدة لاقتصادنا هو قطاع التصدير، سواء إلى أمريكا الوسطى أو إلى بقية العالم. وكانت قوة الدفع التي حركت هذا الجهد متمثلة في جدول الأعمال الوطني للتنافس للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥، واكتمل ذلك بارتفاع ملحوظ في الاستثمارات في الهياكل الأساسية، لا سيما في المناطق الريفية. وانعكس الالتزام برفع مستوى التنافس في بناء مطار دولي جديد وتحديث ستة مطارات أخرى، إلى جانب التحسينات النوعية والكمية التي أدخلت على الموانئ البحرية، بالإضافة إلى إعادة تأهيل ورصف وتوسيع أكثر من ١٠٠ ٢ كيلومتر من الطرق في كل أنحاء البلد.

ثالثا، أعطينا دفعة هائلة للإنفاق الاجتماعي، وبخاصة الإنفاق على التعليم والصحة والإسكان. وقد تجاوزنا الهدف الذي حددناه في اتفاقيات السلام والمتمثل بتخصيص نسبة ٤,٨ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق الاجتماعي، حيث وصل معدل هذا الإنفاق إلى نسبة ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٠٦، وهو يعادل تقريبا ضعف ما كان عليه هذا المعدل قبل عشر سنوات.

وبفضل إعادة توجيه السياسات، وتعزيز الإصلاحات المؤسسية، وبصفة خاصة في مجال التعليم، بدأت المؤشرات الاجتماعية الأساسية تظهر تحسنا ملحوظا. فمثلا، ارتفع معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية من ٧٢,٦ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٩٥,٥ في المائة عام ٢٠٠٦. وفي الوقت ذاته، حققنا معدلا أعلى في التغطية الصحية، بفضل اعتماد استراتيجية تقضي بأن تشمل هذه الخدمة الأساسية ٤,١ مليون مواطن إضافي في غواتيمالا.

رابعا، في مجال إدماج الشعوب الأصلية، اعتمدت غواتيمالا سياسة عامة من أجل التعايش والقضاء على العنصرية بإشراف اللجنة الرئاسية لمناهضة التمييز. وفضلا

عن ذلك، أدمجنا معايير التعددية الثقافية في السياسات العامة وتخطيط البرامج، وعززنا التعليم الثنائي اللغة والتفاعل بين الثقافات، وأرسينا سياسة العمل الإيجابي من أجل المساواة الرامي إلى زيادة حصة الموظفين المدنيين من الشعوب الأصلية في القطاع العام.

خامسا، خلال ولاية إدارتي، تعزز نهج حقوق الإنسان في جميع سياسات القطاع العام، وخلال السنوات الأربع الماضية فاق عدد السياسات العامة التي جرى إنفاذها بشأن حقوق الإنسان مجموع السياسات الموضوعة خلال فترات كل الحكومات السابقة. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أشير إلى جانب واحد: تم الإقرار بحق التعويض لكل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. ولهذه الغاية، وضعت خطة وطنية للتعويضات مدتها ١٣ عاما لتلبية جميع الطلبات.

وأخيرا، تصدينا لمسألة أمن المواطن بطريقة متكاملة، بوصفها ظاهرة اجتماعية تحكمها عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية متعددة، وفي الوقت ذاته تمسكنا بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان. ونحن ندرك أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين عمله في هذا المجال، ولكن من الناحية العملية، تم تحقيق تقدم ملموس وجوهري. ومن أجل التصدي للتحديات الوطنية والإقليمية التي برزت فيما يتعلق بانعدام أمن المواطن وبالجريمة المنظمة، فقد ركزت إدارة حكومتي جهودها على تعزيز المؤسسات العامة وبناء الحكم الديمقراطي.

ولا بد لي من أن أذكر أن العديد من هذه السياسات ينبغي الأخذ بها كسياسات للدولة وليس كسياسات لحكومة معينة. وفي هذا الصدد رسمنا برنامجا انتقاليا حتى ننقل للسلطات الجديدة المنتخبة بطريقة ديمقراطية، بعد الجولة الثانية من الانتخابات المقرر إجراؤها في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، كل المعلومات المهمة لتيسير الإدارة بالنسبة إلى الحكومة الجديدة.

وكمسألة منطقية استلهمت سياستنا الخارجية أيضا نفس المبادئ والقيم التي استلهمتها سياستنا الداخلية، التي سبق أن تطرقت إليها. وربما يكون المجال الذي استطعنا فيه أن نروج لتلك الأهداف على أفضل وجه هو هنا في الأمم المتحدة، التي عملت معنا في التفاوض والتنفيذ والمتابعة بالنسبة إلى اتفاقات السلام. ولقد سعينا إلى أن نسدد ما علينا مقابل ذلك الدعم بطريقة متواضعة بمساهمتنا في عمليات حفظ السلام في شتى أنحاء العالم، لا سيما في الدولة الشقيقة هايتي، وكذلك من خلال حضورنا المتواصل في شتى محافل الأمم المتحدة.

وفي ظل الظروف الحالية، من مصلحتنا أن نحافظ على منظمتنا، الأمم المتحدة، وأن نقويها وأن نكيفها مع العصر، المنظمة التي نثمّن مثلها العليا. إن الأمم المتحدة تحتل مكانة خاصة في سياستنا الخارجية. وإننا نثمنها لا على دورها في الماضي فحسب – بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا غادرت البلد في نهاية عام ٢٠٠٤ – وإنما أيضا على مساهماتها المتواصلة. وفي عام ٢٠٠٦ أنشئ مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، الذي يعمل مع الدولة ويقدم لها النصح والمشورة. وفي هذا الشهر، أيلول/سبتمبر، يجري بذل جهد متضافر جديد بين غواتيمالا والأمم المتحدة بالتعاون مع مجموعة من الدول الصديقة، بتأسيس المفوضية الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، التي حُدد هدفها بتحسين قدرتنا التحقيقية وإلقاء القبض على المجرمين والمقاضاة على الأنشطة الإجرامية في بلدنا. وهذا تعاون لم يسبق له مثيل بين دولة عضو والأمم المتحدة، بهدف محاربة الإفلات من العقاب، لا سيما الجرائم عبر الوطنية، وهو مسعى سيتمخض بالتأكيد عن فوائد ملموسة كثيرة لبلدنا وخبرة قيمة للأمم المتحدة.

كما نكرر التزامنا بعملية تكامل أمريكا الوسطى، التي حققت نجاحات رائعة في السنوات الأربع الماضية. وقد اقتربنا كثيرا من تأمين عملية تكاملها عن طريق تأسيس اتحاد جمركي، كما شرعنا في عملية تفاوض مع الاتحاد الأوروبي تستهدف الحصول على اتفاق ارتباط.

وباستعراض بعض من البنود الأخرى المدرجة في جدول أعمالنا كان لي، يوم الاثنين من هذا الأسبوع، شرف المشاركة في الحدث الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ، الذي قمت فيه بضم صوتي إلى أصوات القلق المعرب عنها إزاء الضرر الذي لا يمكن إصلاحه الذي نتسبب فيه بأنفسنا من خلال انبعاثات الدفيئة على نطاق العالم. إن كمية البيانات العلمية التي تبرهن على صحة هذه الظاهرة لا يرقى إليها الشك، وإن غواتيمالا لم تنجُ من آثارها الضارة. غير أننا نمتلك أيضا الوسائل العلمية لوضع حد للتوجهات السائدة، وحتى عكسها، الأمر الذي يتطلب جهودا مشتركة ولكن متباينة نضطلع بها جميعا. إن الأمم المتحدة توفر منتديات لا نظير لها يمكن فيها التصدي لهذا التهديد المشترك. إنه تهديد خطير على البشرية لا يقل عن تهديد الحروب التي تستعمل فيها أسلحة الدمار الشامل، ولا عن تهديد الإرهاب العابر للحدود.

أود في الجزء الأخير من خطابي أن أتكلم عن بعض من البنود المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة. أود أن أدلي بالتعليقات المحددة التالية. نحن، بصفتنا بلدا متعدد الثقافات والطوائف واللغات، نفخر بأن نكون قد عملنا يدا بيد مع البلدان الأخرى في المفاوضات التي أسفرت مؤخرا عن اعتماد إعلان الأمم المتحدة لحقوق الشعوب الأصلية.

وبصفتنا عضوا في مجلس حقوق الإنسان، شاركنا بهمة في عملية البناء المؤسسي فيه. وإننا نؤمن بأن التحدي الأكبر الذي يتعين على المجلس أن يواجهه هو وضع اللمسات الأخيرة على عملية البناء تلك وتأسيس آليات مراجعة كونية دورية. وغواتيمالا ستكون من أوائل البلدان التي ستكون محل استعراض.

ويسعدنا انعقاد الاجتماع الوزاري السنوي الأول لاستعراض المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهدف تقييم التقدم المحرز في بلوغ الغايات وتحقيق أهداف التنمية، وكذلك افتتاح منتدى التعاون الإنمائي. وإننا نؤيد أي منتدى وأي توجه للمنظمة يحسّن قدرتها على إحراز النتائج، وتحقيق التماسك والكفاءة. ونحيط علما بما تم بالفعل في إدارة عمليات حفظ السلام، فضلا عن أفكار الأمين العام حول إصلاح إدارة الشؤون السياسية. إلا أننا نشعر بالقلق من أن مسائل الإصلاح ذات الصلة بجدول أعمال التنمية المتفق عليه في اجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥ لا تحظى بنفس الأولوية.

كذلك، بصفتنا بلدا اضطلع بدور رئيسي في مؤتمر تمويل التنمية في عام ٢٠٠٢، فإننا نؤمن بأن الحوار المقرر عقده يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر سيتيح فرصة لاستعراض المنجزات الحالية لأهدافه وتنفيذ التعهدات المنصوص عليها في اتفاق مونتيري.

وبصفتنا بلدا متوسط الدخل أسعدنا انعقاد المؤتمر الحكومي الدولي للبلدان المتوسطة الدخل في شهر آذار/مارس الماضي في اسبانيا، وإننا ملتزمون بنجاح الاجتماع الثاني، المقرر عقده في السلفادور في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

ما زلنا بانتظار إصلاح مجلس الأمن، الموضوع الذي قتل بحثا وتمحيصا، ونلاحظ النجاحات المحققة أثناء الدورة السابقة للجمعية، حيث اقتربنا أكثر من أي وقت مضى من عملية تفاوض حكومية دولية. ونثق بأن تلك الجهود ستتابع في هذه الدورة.

كما قلتُ، هذه آخر مناسبة أحضر فيها الجمعية كرئيس لغواتيمالا. لذلك أكرر عميق امتناني للأمم المتحدة ولكل الدول الأعضاء على دعمها لعملنا ولمبادراتنا أثناء السنوات الأربع من مدة رئاستي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية غواتيمالا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد أوسكار بيرغر بردومو، رئيس جمهورية غواتيمالا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب يلقيه رئيس جمهورية الكاميرون.

اصطُحب السيد بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بيا (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أبدأ بالقول إنني سعيد برؤية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ممثلة في شخص السفير كريم، الذي يترأس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.

يتمنى بلدي له النجاح الأكبر في القيام بمهمته. ونود أن نطمئنه على تعاوننا الكامل. والرجاء أن تسمحوا لي بأن أشيد بالسيدة هيا راشد آل خليفة، ممثلة مملكة البحرين، على المهارة التي أبدتها في تسيير أعمال الدورة الحادية والستين.

وأود أيضا أن أرحب بحضور السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، بيننا. وأهنئه على توليه هذا المنصب ذا المكانة الأرفع في منظمتنا. إن تجربته الوفيرة وخصاله الدبلوماسية المعروفة عنه ضمان للنجاح في هذه الوظيفة الرفيعة. وأنا على اقتناع بأنه سيكون قادرا على العمل لفائدة منظمتنا في مواصلة جهود سلفه، السيد كوفي عنان، الذي أود أن أشيد به مرة أخرى.

والمناقشة العامة في هذه الجمعية وقت خاص في الحياة الدولية. إنها حقا فرصة لأن يجري كل سنة رؤساء الدول الأعضاء التقييم لشؤون العالم، وفي تبادل الآراء في هذا الصدد وفي التأمل في تطلعات أممها.

والدورة الثانية والستون التي تعقدها الجمعية العامة تفتتح مرة أخرى هذه السنة في سياق دولي مضطرب. في فجر القرن الحادي والعشرين تزداد التحديات التي تواجه البشرية إلحاحا وتزداد تعقدا يوما بعد يوم، ما يثير الأمل أو بدلا من ذلك المخاوف.

وأول هذه التحديات التي أود أن أشير إليها هنا اليوم يتعلق بالسلام والأمن. والأحداث الدولية تؤكد اليوم أكثر مما أكدته في السابق على الحاجة الرئيسية إلى نفخ حياة جديدة في جهود نزع السلاح وعدم الانتشار. الانتشار النووي لا يهدد السلم والأمن الدوليين فقط، ولكنه يهدد أيضا بقاء البشرية ذاته. ومحاولات منظمات إرهابية لحيازة أسلحة الدمار الشامل تدل أيضا على واقع هذا التهديد. والإرهاب حقا خطر كبير على نحو خاص على المجتمع الدولي، وتهديد لا يمكننا أن نواجهه إلا بالإجراءات العالمية المتضافرة والمصممة.

وبسبب هذا الاقتناع ساهمت الكاميرون في السنة المنصرمة في اعتماد الجمعية العامة للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. أود أن أحيي مرة أخرى هذا المنجز التاريخي. قررت الدول الأعضاء أول مرة اتخاذ تدابير سياسية وعملية وقانونية ملموسة لتنسيق مكافحتها ضد الإرهاب.

والتزمت بتعزيز قدرتها على الرد وأيضا قدرة الأمم المتحدة في هذا الصدد. ووافقت الدول الأعضاء على التصدي لحالات يمكن أن تؤدي إلى توسيع نطاق هذا البلاء. واليوم، تتمثل المشكلة في تطبيق هذا النص الجوهري، نصا وروحا. ويود بلدي أن يعيد التأكيد على توفره وتصميمه على الالتزام في هذا العمل.

وفي مناطق كثيرة حول العالم يتعرض السلم والأمن للتهديد الخطير. وطوال سنين بقيت الاضطرابات في الشرق الأوسط تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وتطور الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني مدعاة للقلق العميق. ومما له بالغ الأهمية أن تستأنف إسرائيل والسلطة الفلسطينية حوارا بناء. ذلك هو السبيل الوحيد، في رأي بلدي، للتحرك قدما صوب تحقيق تسوية. والكاميرون مقتنعة بأنه لا يمكن تحقيق تسوية منصفة وعادلة ونهائية إلا ببذل جميع الأطراف المعنية لجهود تؤيدها الدول العظمى، على أساس مبدأ إقامة دولتين – إسرائيل وفلسطين – تتعايشان في ظل السلام والأمن.

وفي لبنان، كما في العراق، فإن المصالحة بين مختلف الطوائف في هذين البلدين هي الأمل الوحيد لاستقرار مستدام.

وفي أفريقيا، على الرغم من المبادرات المتخذة من جانب المجتمع الدولي، لا تزال عدة بؤر للتوتر قائمة. وأرجوكم أن تسمحوا لي بتسليط الضوء على بعضها.

يبدو أن الأزمة في كوت ديفوار تبلغ نقطة تحول. نحن على اقتناع بأن هذا البلد الشقيق سيكون، بالالتزام الحازم والتزيه من جانب جميع الأطراف وبتأييد المجتمع الدولي، قد طوى نهائيا صفحة مؤلمة على نحو خاص في تاريخه. ونحن موقنون من أن شعب كوت ديفوار سيكون قادرا على المثابرة في اختياره للسلام والمصالحة الوطنية. ومن بالغ الأهمية أن يعمل أفراده معا بنية طيبة ابتغاء التنفيذ الكامل والسريع لاتفاق واغادوغو للسلام.

والحالة في الصومال تستمر في تهديد السلام والأمن في المنطقة. والكاميرون يصيبها القلق العميق جراء أعمال العنف في الصومال. نود أن نهنئ بعثة الإتحاد الأفريقي على الدعم الذي قدمته للمؤسسات الاتحادية الانتقالية. ونحن موقنون من أن الوزع السريع لقوة الأمم المتحدة المتوخاة سيكون له يقينا أثر إيجابي في الاستقرار في ذلك البلد وفي أمن السكان.

والخسائر البشرية لأزمة دارفور تسبب قلقا عميقا. ويبدو لنا أن من بالغ الأهمية بذل كل الجهود لكسر حلقة العنف المأساوية في تلك المنطقة. وآثار الأزمة تأثرت بها فعلا تأثرا عميقا الدول المجاورة، وهي تهدد بتوسع نطاقها. ينبغي أن يكون مفهوما أن الكاميرون ترحب بالإعلان عن وزع عملية حفظ السلام المختلطة للأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي. وأنا على اقتناع بأن هذه العملية ستجعل من الممكن تثبيت الحالة في المنطقة وإنقاذ حياة الأبرياء. ويرحب بلدي بقبول السودان غير المشروط لإيفاد هذه البعثة. ونرى أن ذلك خطوة حاسمة في حل الأزمة. وفي نفس الوقت تعتقد الكاميرون بأن من بالغ الأهمية مواصلة بذل الجهود ابتغاء التصدي لأسباب الصراع، بإعادة إطلاق العملية السياسية وبتنفيذ برنامج حقيقي للتنمية في المنطقة، وبالقيام على وجه التحديد بضمان توفر سبل الوصول إلى موارد المياه.

وتتابع الكاميرون باهتمام كبير التطورات الحاصلة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. هذان البلدان الشقيقان اللذان لنا معهما حدود مشتركة طويلة يواجهان لعدة سنوات عدم الاستقرار الذي تثيره مختلف الجماعات المتمردة. وهذه الحالة تشكل تهديدا خطيرا للسلام

والاستقرار في هذين البلدين وللسلام والرفاهة لسكانهما، وتوجد مأساة إنسانية حقيقية في المنطقة. وهي تتسبب أيضا في انعدام الأمن عبر الحدود، ما يؤثر في بلدان أخرى في المنطقة، بما في ذلك الكاميرون. ولهذا السبب، يؤيد بلدي تأييدا قويا الوزع القادم لحضور متعدد الأبعاد للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على حدود تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان. وأود أن أعيد التأكيد من هذه المنصة الرفيعة أن بلدي مستعد للتعاون الكامل مع الأمم المتحدة للقيام بذلك التعاون.

وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية فإننا نرحب بالتقدم المحرز صوب السلام من ناحية إنشاء مؤسسات ديمقراطية في ذلك البلد. والحالة في الجزء الشرقي من البلد تظل مصدر قلق لدى المجتمع الدولي. ويبدو لنا أن السعي إلى حل لأزمة الكيفوين ينبغي أن يقوم أولا وفي المقام الأول على أساس الطرائق السياسية والدبلوماسية المطابقة للمشكلة قيد النظر.

والتحديات التي يتعين علينا أن نواجهها فيما يتعلق بالسلام والأمن كبيرة. بيد أنها يجب ألا تحجب عن أذهاننا التحديات التي لا تقل أهمية والتي تواجهنا في مناطق أخرى. يبدو لي أن من الحيوي أن يبذل كل جهد لازم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. هذه السنة نصل إلى منتصف الجدول الزمني الذي وضعناه لأنفسنا في هذا الصدد. من المهم أن ترقى الدول بقدر الإمكان إلى مستوى الالتزامات التي قطعتها على نفسها. وتقليص المساعدة الإنمائية الرسمية في سنة ٢٠٠٦ يؤكد على الحاجة إلى محاولة المانحين لرفع مستوى مساعدتهم لتحقيق الأهداف المحددة لسنة ٢٠١٠ و ٢٠١٥.

وعلاوة على ذلك أود أن أذكر مرة أخرى الأمل في أن تختتم مفاوضات جولة الدوحة وفقا للجدول المحدد وأن تضمن حماية مصالح بلدان الجنوب وأن تحافظ عولمة التجارة على أهميتها.

ولا يمكنني أن أبقى صامتا عن التجربة السيئة التي يعاني منها طيلة عدة سنوات آلاف الشباب من أفريقيا الذين يجازفون بحياتهم لدى محاولاتهم الوصول إلى أوروبا – الأرض الموعود بها في نظرهم. هذه الهجرة تستمر في الزيادة وهي تعزى طبعا إلى الاختلاف في التنمية بين الشمال والجنوب. وفي هذا الصدد يجب على بلدان المنشأ وبلدان العبور والبلدان المستقبلة أن تتدخل للبحث عن حلول إنسانية تأخذ في الحسبان الأسباب العميقة لتلك الظاهرة. ومن الواضح فعلا أن الضوابط والإعادة إلى الوطن لن تشكلا الاستجابة الوافية والمستدامة لهذه المشكلة.

ومسألة تغير المناخ تصبح إحدى أكثر المسائل في عصرنا أهمية وإلحاحا. وقد أقر الجميع بذلك، ومن الملحّ أن نعمل. ومصائر الأجيال في المستقبل تتوقف على ذلك. وفي هذا السياق أود أن أهنئ الأمين العام على مبادرته بالدعوة إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ، وهو الاجتماع الذي اختتم هنا قبل هنيهة.

وإجراء المفاوضات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ في بالي بإندونيسيا بشأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبنظام ما بعد كيوتو ينبغي أن يكون في مركز اهتمامنا. وعلاوة على ذلك، نرحب باعتزام الحكومة التونسية لأن تنظم من ١٨-٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ مؤتمرا دوليا بشأن آثار تغير المناخ واستراتيجيات التكيف بشأن القارة الأفريقية وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط. وفي هذا المجال ينبغي لنا أن نحاول التوصل إلى اتفاق عالمي يكون جزءا من عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية ويعالج مسألة تغير المناخ بجميع جوانبها.

والتحديات التي ناقشناها قبل هنيهة لا يمكن تناولها إلا على نطاق عالمي. ينبغي للأمم المتحدة أن تكون في مقدمة ذلك الكفاح، ومن أجل ذلك تحتاج الأمم المتحدة إلى التعاون الفعال من جانب جميع أعضائها والدول العظمى على نحو خاص. ولكن ينبغي لها أيضا أن تتكيف باستمرار للحقائق الواقعة المتغيرة في وقتنا، حتى تكون في وضع يمكنها من الاضطلاع الفعال برسالتها.

وبالتالي تعلّق الكاميرون الأهمية القصوى على إصلاح الأمم المتحدة. وتؤيد الكاميرون القيام بإصلاح تقدمي وتدريجي للنظام الراهن للأمم المتحدة، إصلاح يأخذ في الحسبان التوازنات المتغيرة في العالم في السنوات الأخيرة ونشوء دول جديدة كثيرة. ونعتزم مواصلة التعاون مع دول أعضاء أخرى من أجل أمم متحدة مجددة – وهو نموذج للحكم الحديث والفعال في المشاركة في شؤون العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الكاميرون على البيان الذي أدلى به قبل هنيهة.

اصطُحب السيد بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب دولة السيد يان بيتر بالكينيدي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية في مملكة هولندا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن لخطاب يلقيه رئيس وزراء مملكة هولندا.

اصطُحب السيد يان بيتر بالكينيندي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية في مملكة هولندا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسرني سرورا كبيرا أن أرحب بدولة السيد يان بيتر بالكينيندي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية في مملكة هولندا وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بالكينيندي (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أود في المستهل أن أهنيء السيد كريم بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة. كما أود أن أثمّن لأميننا العام، السيد بان كي – مون، كل التوفيق في أول دورة كاملة للجمعية العامة يحضرها منذ توليه منصبه. وقد كان نشطا جدا خلال الشهور التسعة الأولى من فترة ولايته. وتدعم هولندا تماما جهوده لتوطيد السلام وتحقيق التنمية في العالم وتعزيز فعالية الأمم المتحدة.

وأنا على اقتناع بأن نجاح أو فشل الأمم المتحدة يرتهن بثلاثة عوامل أساسية. ويتعلق أول هذه العوامل بمدى الاستلهام الذي نستمده من قيمنا المشتركة: أي احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون واحترام كوكبنا. ويتمثل العامل الثاني في مدى اضطلاعنا بمسؤوليتنا بوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي. ويتصل العامل الثالث بمدى ما نحققه من نجاح في تعزيز أهمية الأمم المتحدة وزيادة تأثير المجتمع الدولي. وسأتناول كل واحد من هذه المواضيع على حدة: أي الاحترام والمسؤولية والعلاقة الوثيقة بالموضوع.

في السنة المقبلة، ستنقضي ستون سنة على اعتماد الجمعية العامة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان (القرار ٢١٧ ألف (د-٣)). وتشكّل القيم الواردة في ذلك الإعلان، وفي الاتفاقيات المستندة إليه، مصدر إلهامنا. ويحدد الإعلان مهمتنا في ديباجته: أي ”بزوغ عالم يتمتع فيه البشر بحرية التعبير والمعتقد وبالتحرر من الخوف والفاقة“. وعلى مدى الستين سنة الماضية، شكّلت تلك القيم نبراسنا الأخلاقي، ومعيارنا المشترك للإنجاز. ومهما اختلفنا في الرأي، يجب

ألا نتغاضى إطلاقا عن ذلك المثل الأعلى المشترك. ونتفق جميعا على أن كل إنسان يستحق أن تتيح له الفرصة لبناء حياة طيبة. ويشكل احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون أكبر دافع لنا وأسمى ما نصبو إليه. فتعددنا يقوم على أساس تلك الوحدة. وينبغي ألا نتردد في مساءلة بعضنا بعضا.

وفي هذه اللحظات التي نتكلم فيها، تتطلب الحالة في بلد من البلدان على نحو خاص من المجتمع الدولي اتخاذ إجراء مستعجل. ففي بورما، يقوم الجيش بإطلاق النار على الرهبان والمدنيين، الذين يتظاهرون سلميا. ونحن نندد بقوة بذلك الاستخدام الوحشي للقوة. وإلى جانب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ندعو مجلس الأمن لمناقشة الحالة على وجه الاستعجال والنظر في إمكانية اتخاذ خطوات أخرى، بما في ذلك الجزاءات. وإذا لم يتوصل مجلس الأمن إلى اتفاق، فإننا سنضطلع بمسؤوليتنا. وفي تلك الحالة، أنا على اقتناع بأن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة سيبتّان في اتخاذ تدابير إضافية، إلى جانب البلدان الأخرى ذات النوايا الحسنة.

وعندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان وسيادة القانون، أنا لا أتكلم عن أمور تجريدية. فكل طفل يمكنه الذهاب إلى المدرسة، وكل أسرة يمكنها العيش في سلام وحرية مع جيرانها، وكل بلد ينعم بالرفاه والتسامح، يشكل خطوة صوب تحقيق حلمنا.

إن هناك قيما تربط فيما بيننا عبر ثقافاتنا وأديانا. ويجب ألا نسمح للاختلافات الثقافية والدينية أن تعرقل إجراء الحوار المفتوح. وتخبرنا أسماء جهانغير، المقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد في الولايات المتحدة، بأن حرية الدين عرضة للخطر في العديد من أنحاء العالم. ولدينا الكثير مما ينبغي القيام به إذن.

وتريد هولندا أن تضم جهودها إلى جهود كل من يريد تعزيز التسامح وحوار الحضارات. غير أنه علينا ألا نسمح لذلك الحوار بالتشكيك في أن قيمنا المشتركة صالحة للجميع. ونعلم بحكم تجربتنا مدى أهمية قيمنا المشتركة. إن هولندا بلد من بلدان العالم. غير أننا نمثل، إلى حد ما، العالم في بلد واحد. فعاصمتنا أمستردام تحتضن ١٧٧ جنسية. وقد تعلّمنا أنه لا يمكن تحقيق التقدم، على الصعد المحلية والوطنية والدولية، إلا من خلال الوحدة في التنوع. ويعني ذلك وجوب وضع سيادة القانون موضع النفاذ، حتى يتسنى للناس الإحساس بالأمان. كما يعني ذلك أنه ينبغي لنا أن نكون أكثر تسامحا واستعدادا لإلقاء نظرة نقدية على أنفسنا. والتركيز على خلافاتنا يؤدي إلى الاستقطاب ولا يحل أي مشكلة.

ونحن لسنا مدينين باحترام بعضنا لبعض فحسب، بل لكوكبنا أيضا. فهو يمنحنا كل ما نحتاج إليه شريطة أن نعامل موارده الطبيعية بحكمة وألا نحدث خللا في توازنه الطبيعي. ولذلك تشكل الاستدامة واحدة من أكثر قيمنا أهمية. إن القيمة ليست شيئا نملكه. وليست إنجازا يمكن أن نتباهى به. إن القيمة مهمّة، وحافز على العمل. والاعتزاز بالقيم يعني تلقائيا قبول الاضطلاع بالمسؤولية.

وترتبط العضوية في الأمم المتحدة ارتباطا وثيقا بالمسؤولية الأخلاقية. وهي تعني أكثر من حضور الاجتماعات بل وسداد الاشتراكات. إنها تعني أيضا الحفاظ على التزاماتنا. يجب ألا تظل المعاهدات التي نوقعها حبرا على ورق. وعلينا احترام حقوق الإنسان. وتفتخر هولندا بالإسهام بقسطها، على سبيل المثال، في مجلس حقوق الإنسان بوصفها عضوا ورئيسا بالنيابة.

في عام ٢٠٠٥، اعتمدت الأمم المتحدة المبدأ المتمثل في المسؤولية عن الحماية. وبقيامنا بذلك، وقفنا إلى جانب

كل الذين يعانون من الإبادة الجماعية أو الجرائم المرتكبة ضد البشرية. وقد حان الوقت الآن لوضع ذلك المبدأ موضع التطبيق. وتضطلع الأمم المتحدة بمسؤولية أساسية بوصفها حامية السلام والأمن. ونتشاطر جميعا تلك المسؤولية. وفي هذا العصر المتسم بسرعة الاتصالات والروابط العالمية، لم يعد أي شيء بعيدا. وما يحدث في مكان آخر يؤثر علينا جميعا.

ولا يمكننا كفالة إحلال سلام دائم في مناطق الصراع إلا إذا جمعنا بين الدفاع والتنمية والدبلوماسية. ونحن بصدد وضع ذلك المفهوم موضع التنفيذ في مقاطعة أورُزغان في أفغانستان، إلى جانب شركائنا الأستراليين والحلفاء الآخرين. وهي مهمة صعبة وتتطلب جهدا في إطار ولاية الأمم المتحدة. وعلى المجتمع الدولي ألا يترك أفغانستان تواجه مصيرها لوحدها. فآمال ملايين الأفغان معلّقة علينا. وينبغي للأمم المتحدة توسيع نطاق دورها في أفغانستان وتعزيزه.

وتضطلع لجنة بناء السلام بدور حيوي في ردم الهوة بين الصراعات والتنمية. وفي السنة الماضية، عملت بجد لمساعدة العديد من البلدان الأفريقية التي تمضي على المسار الصعب المتمثل في إعادة الإعمار بعدما مزقتها الصراعات. وتدعم هولندا بنشاط ذلك النهج الواعد للغاية الذي يركز على الوقاية.

وقد استرعى رئيس الجمعية كريم الانتباه إلى مسؤولية أخرى نتشاطرها جميعا: أي الحاجة إلى اتخاذ إجراء سريع لمعالجة مشكلة تغير المناخ. وينبغي للبلدان الصناعية – ويعني ذلك جميعها – أن تضطلع بدور ريادي. غير أنه من المطلوب أيضا من البلدان التي تتمتع الآن بنمو اقتصادي سريع أن تحقق تنمية تتسم بقدر أكبر من الاستدامة. والمستقبل يرهن بتلك البلدان المتفوقة في المحافظة على الطاقة واستخدام تكنولوجيات أنظف. ونحن لا نستخدم بعد بصورة كافية النطاق الذي يتيحه لنا الابتكار.

وهولندا لا تريد أن تضطلع بدور طليعي في مطمحنا إلى خفض انبعاثات غاز الدفيئة بصورة كبيرة فحسب، بل أيضا في وضع استراتيجيات لمعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ. ومن الأهمية بمكان أن نأخذ المناخ والطبيعة في الحسبان في كل الاستثمارات التي نقوم بها. كما أنه لزام علينا أن نقدم إلى أضعف البلدان النامية ما تستحقه من الدعم في معالجة المشاكل التي تواجهها.

إن أمام الأمم المتحدة فرصة فريدة في اجتماع بالي المعني بتغير المناخ المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر لأن تتولى زمام الأمور وتضع إطارا عالميا موحدا لمعالجة المشاكل المتعلقة بالمناخ. ويرجو قادة الحكومات الأوروبية أن يشهد اجتماع بالي بداية المفاوضات بشأن متابعة بروتوكول كيوتو. وستبذل هولندا وشركاؤها الأوروبيون قصارى جهدهم لتحقيق ذلك.

وتقتضي المسؤولية أيضا تعزيز الجهود المبذولة حاليا لجعل الأمم المتحدة أكثر صلاحية لعصرها لأنها خير محفل للبحث عن حلول عالمية للمشاكل العالمية. إن العالم يحتاج إلى أمم متحدة فعالة، فكيف نجعلها أكثر فعالية وكفاءة مصداقية؟ علينا أولا أن نعزز حكم القانون وأن نضع حدا للإفلات من العقاب. ونحن لم نستغل بعد الاستغلال الكامل للوثائق القانونية التي نملكها. وأقول هذا من موقعي كرئيس وزراء بلد يعتز بوجود العاصمة القانونية للعالم، لاهاي، في أراضيه. لا مجال للسلام الدائم ولا للمصالحة في غياب العدالة. إننا نأمل أن تلقى ولاية كل من محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية قبولا أوسع. كما نؤكد على ضرورة تعاون الدول الأعضاء – وغير الأعضاء – مع محكمة

العدل الدولية بشكل عام وفيما يخص أوامر القبض على المتهمين بشكل خاص.

ستبذل هولندا المزيد من الجهود لدعم النظام القانوني الدولي. ومن أجل ذلك بالتحديد قبلتُ طلب الأمين العام باستضافة المحكمة الخاصة للبنان وتجري الاستعدادات الآن على قدم وساق لذلك الغرض.

إن إنفاذ حكم القانون ليس كافيا وحده ليجعل الأمم المتحدة أكثر جدوى، لأن علينا أيضا أن نلقي نظرة فاحصة على أساليب عملنا وأن نقاوم الإغراء ببذل طاقات هائلة في اعتماد القرارات العديدة التي نعتمدها سنويا. فمن الأفضل استثمار هذه الطاقات في تعزيز الثقة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وبين الغرب والشرق. هناك شح في الموارد، وليس بوسعنا أن ننفق أي يورو سوى مرة واحدة. وهكذا فإننا إذا كنا نرغب في تحقيق أهدافنا المشتركة، سيما الأهداف الإنمائية للألفية، فلا بد من تنسيق جهودنا.

إن عدة عشرات من وكالات الأمم المتحدة تعمل في مختلف أنحاء العالم. ولقد زرعنا غابة من بيارق الأمم المتحدة في مختلف البلدان. ونحتاج الآن إلى نهج أكثر اتساقا ليتسنى لنا تقديم مزيد من المساعدة إلى أفقر البلدان. ويمكننا أن نعمل بفعالية أكبر إذا قمنا بتجميع مواردنا في برنامج واحد في كل بلد. وهذا يتطلب جهدا إضافيا من المانحين فكثير من البلدان المانحة، بما فيها هولندا، تقوم بتمويل أنشطة عدة منظمات تابعة للأمم المتحدة على أساس خطط تمويلية متعددة السنوات. ونأمل أن يحذو الآخرون حذونا في هذا.

وتدعم هولندا جهود الأمين العام لإصلاح منظومة الأمم المتحدة ومجلس الأمن. والإصلاح لم يكن يوما سهل المنال، ولكنه يبقى أمرا حيويا. ولا بد للمؤسسات الدولية أن تستجيب للتطورات في عالم تتسم متغيراته بالسرعة المذهلة. وأن تكون الأمم المتحدة متماشية مع متطلبات العصر يعني أن تتسم هي ومؤسساتها بالديناميكية.

أحيانا تبدو الإصلاحات كأنها تنازل عن قناعات قطعية. وأنا مقتنع بأننا بحاجة إلى الإصلاح من أجل الحفاظ على قيمنا الغالية مثل احترام حقوق الإنسان وتعزيز حكم القانون والتنمية المستدامة لكل الشعوب. إن هذه القيم هي عصب الحياة في الأمم المتحدة. واحترام قيمنا يعني تحمل المسؤولية المشتركة. وتعني المسؤولية بذل جهود متواصلة لجعل الأمم المتحدة مؤهلة لعملها. نريد لقيمنا هذه أن تتجسد في حياة الشعوب وفي العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. وهذا بدوره يتطلب وحدة الهدف والشجاعة والعزيمة من الجميع. وفوق هذا وذاك، يتطلب قدرا من الطموح يدفعنا إلى بلوغ مثلنا المشتركة دون تجاهل خواص كل منا. ما نحتاجه في القرن الحادي والعشرين هو أن تجمعنا ذات القيم والمثل والعالم والأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء مملكة هولندا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب دولة السيد يان بيتر بالكينيندي، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في مملكة هولندا، إلى خارج القاعة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أدعو الآن دولة الشيخ محمد صباح السالم الصباح، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة الكويت، لمخاطبة الجمعية.

الشيخ الصباح (الكويت): نهنئكم، سيدي الرئيس، بانتخابكم رئيسا للدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونذكر بكل التقدير جهود سلفكم، سعادة الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة، على إدارتها الموفقة لأعمال الدورة الماضية.

على الرغم من مرور عامين على انعقاد مؤتمر القمة العالمي في ٢٠٠٥، وسبعة أعوام على القمة الألفية، فإن التحديات والمخاطر التي تواجه السلم والأمن الدوليين، مثل الإرهاب والفقر والجوع وتفشي الأمراض الخطيرة والمعدية، كالإيدز والملاريا، وتدهور البيئة، وانتهاكات حقوق الإنسان، ما زالت تمثل خطرا قائما وماثلا أمامنا. فإنجازات العام الماضي، التي أبرزها إنشاء لجنة بناء السلام، ومجلس حقوق الإنسان، وصندوق الطوارئ الإنسانية، وصندوق دعم الديمقراطيات، إضافة إلى الإصلاحات الإدارية والمالية التي تم إدخالها على عمل الأمانة العامة، تعتبر إنجازات ضرورية، ولكنها غير كافية لمكافحة الإرهاب، والتخلص من انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية وأقل الدول نموا.

كما أن إعادة إحياء النعرات العنصرية والفتن الدينية والحض على الكراهية وكراهية الأجنبي تمثل تهديدا جديا للسلم والأمن الدوليين، الأمر الذي يتطلب مواجهة جادة وصارمة من منظمتنا العتيدة.

لقد حان الوقت الآن لتغيير نمط وأسلوب تعاملنا مع هذه التحديات والمخاطر الكونية والانتقال من مرحلة ما يجب فعله إلى مرحلة الفعل والوفاء الصادق بالالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في عدد من المؤتمرات الدولية والاتفاقيات والمعاهدات التي وقّعنا وصادقنا عليها.

وقد قطعت دولة الكويت شوطا طويلا في ترجمة التعهدات وقرارات القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، على أرض الواقع، وأنجزت الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصا في مجالات التعليم والصحة وتعزيز دور المرأة في المجتمع ووضع السياسات الكفيلة بالنهوض بالمجتمع، وتحقيق مزيد من التقدم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين مستوى حياة الفرد. كما ساهمت في الجهود الرامية إلى تعزيز قيم التسامح والوسطية ونبذ التعصب.

وانطلاقا من إيمان دولة الكويت المطلق بالقيم الإنسانية المتمثلة في نصرة المظلوم ومساعدة المحتاج، فقد بادر بلدي منذ حصوله على الاستقلال إلى اعتماد برنامج مساعدات سخي للدول النامية. فقد أنشأ في عام ١٩٦١ الصندوق الكويتي للتنمية الذي قام بتمويل المئات من مشاريع البنية التحتية في أكثر من مائة دولة وصلت قيمتها إلى أكثر من ١٢ مليار دولار.

كما تلتزم دولة الكويت بتقديم إسهامات طوعية سنوية إلى كثير من المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة، إضافة إلى الهيئات والصناديق الإقليمية التي تعمل على دعم جهود الدول النامية لتحقيق أهدافها التنموية. وقد خصصت دولة الكويت مؤخرا مبلغ ثلاثمائة مليون دولار إلى البنك الإسلامي للتنمية للقضاء على الفقر في أفريقيا، علاوة على تقديمها لكثير من المعونات الإنسانية والغوثية للدول التي تعرضت لكوارث طبيعية.

ومن المؤسف أن نرى حالة الفقر والجوع والمرض مستمرة في الدول النامية، بل من المؤلم أن نرى أكثر من نصف سكان الأرض يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، الأمر الذي يتطلب نظرة جادة ومراجعة حقيقية لمعوقات التنمية في العالم النامي. وهنا، فإن دولة الكويت تطالب منظمة التجارة الدولية ومؤسسات بريتون وودز بتخفيف القيود على صادرات الدول النامية ووضع نظام تجارة دولي أكثر عدالة وإنصافا للدول الأقل نموا والأكثر فقرا.

تتابع الكويت باهتمام تطورات الأوضاع في العراق، وإذ ترحب في هذا الشأن بتحسن الأوضاع الأمنية في بعض المناطق والمحافظات العراقية نتيجة التدابير وخطة فرض الأمن

التي تقوم بها القوات الدولية بالاشتراك مع قوات الأمن العراقية، إلا أنه ما زالت هناك حاجة ماسة لمضاعفة الجهود على مختلف الأصعدة، وخصوصا المسار السياسي، للتصدي للتحديات الأمنية المتمثلة في العمليات الإرهابية التي تستهدف المدنيين ودور العبادة ومؤسسات الدولة ويذهب ضحيتها العشرات من الأبرياء بشكل يومي. ونأمل بأن تثمر الجهود والمساعي التي تبذلها الحكومة العراقية لتحقيق المصالحة الوطنية عن نتائج إيجابية من شأنها أن تؤدي إلى وفاق وطني شامل يأخذ بعين الاعتبار شواغل وحقوق جميع مكونات الشعب العراقي. فالمصالحة الوطنية هي الطريق الوحيد لبناء عراق ديمقراطي حر وآمن ومستقل يعيش في سلام مع نفسه ومع جيرانه ويحترم تعهداته والتزاماته الدولية.

وفي هذا السياق، نرحب بقرار مجلس الأمن ١٧٧٠ (٢٠٠٧) الذي عزز من مهام وولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ونتطلع إلى دور حيوي وهام للمجتمع الدولي في مساعدة العراق على تنفيذ التزاماته في إطار العهد الدولي في المجالين السياسي والاقتصادي.

أما فيما يتعلق بقضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة، فإن الكويت تؤكد على موقفها الذي ينطلق من منظور دول مجلس التعاون الخليجي من هذه القضية، وتأمل بأن يتم تكثيف الجهود والاتصالات على مختلف المستويات بين دولة الإمارات العربية الشقيقة وجمهورية إيران الإسلامية الصديقة من أجل العمل على إيجاد حل للنزاع وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار وبما يسهم في تعزيز أمن المنطقة واستقرارها.

ومنذ منتصف القرن الماضي وأزمة الشرق الأوسط تراوح مكانها. فمعاناة الشعب الفلسطيني مستمرة، وحقوقه منتهكة، وأرضه محتلة، وقرارات مجلس الأمن معطلة.

وعلى الرغم من الجهود الدولية والإقليمية الحثيثة التي تُبذل لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، إلا أن الحكومة الإسرائيلية، بدلا من أن تتخذ إجراءات لبناء الثقة، تواصل وضع العراقيل والمعوقات التي تزيد من التوتر وأعمال العنف وتحول دون تهيئة الظروف المؤاتية للمضي في العملية السلمية. فهل استمرار الأنشطة الاستيطانية يعجل بالسلام؟ وهل سياسات الاعتقال، ومصادرة الأراضي، وفرض حظر التجوال، وإغلاق المناطق والقيود على الحركة يعزز أجواء الثقة والاستقرار؟ الإجابة حتما لا، فمن كان يعتقد بأن هذا الصراع يخضع لمبادئ المعادلة الصفرية، أي أن أمن إسرائيل يتحقق على حساب أمن الشعب الفلسطيني، فهو خاطئ، فالأمن للجميع ولا أمن إلا من خلال تنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

لذلك، فإن دولة الكويت تجدد تأييدها لعقد مؤتمر دولي بمشاركة جميع الأطراف المعنية بعملية السلام وفقا لمرجعية مؤتمر مدريد المتمثلة في القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، إضافة إلى خريطة الطريق التي أقرها مجلس الأمن في القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣) والمبادرة العربية للسلام. فالسلام الدائم والعادل والشامل الذي يسعى المجتمع الدولي إلى تحقيقه لا بد أن يؤدي إلى حصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه السياسية المشروعة بإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف، وانسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، بما فيها مرتفعات الجولان السورية.

أما فيما يتعلق بالشأن اللبناني، فإننا نهنئ الحكومة اللبنانية على نجاحها في إنهاء وحسم فتنة نهر البارد، ونسجل تقديرنا للجيش اللبناني الذي تعامل مع هذه الفتنة بتمكن واقتدار. ونأمل أن يسهم هذا الإنجاز في عودة كافة الأطراف اللبنانية إلى طاولة المفاوضات والحوار الوطني لمعالجة

الخلافات حول الاستحقاق الرئاسي والعملية السياسية وفقا للدستور.

وفي الوقت الذي نشيد بالجهود الإقليمية والدولية التي تُبذل لتحقيق المصالحة الوطنية بين مختلف الأطراف اللبنانية، فإننا ندين الاغتيالات السياسية والتفجيرات الإرهابية المتكررة الهادفة إلى زعزعة الأمن والاستقرار في هذا البلد الشقيق. ونجدد التزام الكويت بالوقوف إلى جانب لبنان ودعمه بما يحفظ أمنه ووحدته وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي.

وفيما يتعلق بتطورات الملف النووي الإيراني، وانطلاقا من إيماننا بضرورة احترام المبادئ والشرعية الدولية ومبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية، تدعو دولة الكويت المجتمع الدولي إلى تضافر الجهود ومواصلة العمل من أجل التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة يجنب منطقة الخليج أية أزمات من شأنها زعزعة الأمن والاستقرار. وإذ نرحب بالاتفاق الأخير بين جمهورية إيران الإسلامية والوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتباره خطوة هامة في طريق تبديد المخاوف والشكوك حيال البرنامج النووي الإيراني، فإننا نأمل باستمرار الحوار والتعاون وبشفافية إلى أن تتم معالجة جميع المسائل والشواغل الدولية، وبما يساعد على تهيئة الظروف لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ونطالب هنا المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كل منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع تأكيدنا على حق دول المنطقة كافة في الحصول على التقنية والخبرة اللازمة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في إطار ما تسمح به المعاهدات الدولية ذات الصلة.

وفي الختام، نجدد التزامنا بالعمل من خلال الأمم المتحدة على تحقيق تطلعات وطموحات شعوبنا في العيش المشترك في عالم يسوده السلام والعدل والمساواة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.